غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

اليوبيل الذهبي
GOLDEN JUBILEE

صوت الأعمال

العدد 40. مايو (أيار) 2020

إجراءات تحفيزية لتعزيز الأعمال

دولة الإمارات والعاصمة أبوظبي تتخذان إجراءات سريعة لحماية المجتمع والاقتصاد

التجارة: موانئ أبوظبي تلتزم بخططها طويلة الأمد. الصفحة 14

الابتكار: «مبادلة» تقود ثورة التكنولوجيا حول العالم. الصفحة 18

البنية التحتية: أبوظبي تركز في خططها لتطوير بنية تحتية تعزز نمو الاقتصاد بعيداً عن النفط. الصفحة 24

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

منصة رقمية ... لإسعاد المتعاملين
Customer Happiness Digital Platform

www.abudhabichamber.ae

خـدمـات العـضـويـة
MEMBERSHIP SERVICES
24 / 7
Hours Days
في أي مكان
Wherever

Online Services	خدمات إلكترونية
Legal Services	خدمات قانونية
Abu Dhabi Commercial Directory	دليل أبوظبي تجاري
Events & Conferences	فعاليات ومؤتمرات
Suppliers Registration	تسجيل الموردين

غرفة أبوظبي الرقمية Abu Dhabi Digital Chamber

يعيش العالم أجمع من دون تمييز ظروفاً عصيبة، في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، وعلى الرغم من الآثار التي يخلفها هذا الوباء على القطاعات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، إلا أن حكومتنا وعلى رأسها قيادتنا الرشيدة لم تنفك تذلل الصعوبات وتواجه التحديات، إذ بذلت ولا تزال، جهوداً حثيثة للسيطرة على الوضع الراهن، وأعلنت عن إجراءات لحماية المواطنين والمقيمين والزوار وقطاع الأعمال على حد سواء للتخفيف من أثر هذا الفيروس وعبور هذه المحنة.

فقد أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة حزماً اقتصادية تحفيزية وصلت قيمتها الإجمالية إلى ما يقارب 126 مليار درهم، أصدرها كل من مجلس الوزراء وإمارتي أبوظبي ودبي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بهدف دعم الاقتصاد الوطني وضمان استمرارية الأعمال.

هذا؛ وأطلقت حكومة أبوظبي سلسلة من المبادرات الجديدة للإسهام بدعم الاقتصاد في الوقت الحالي وتحفيز استشراف مسيرة التنمية. يمكن التعرف إلى هذه المبادرات في الصفحة رقم 6 من المجلة.

وبينما يقوم معظمنا بالتأقلم مع آلية العمل عن بُعد، أود الإشارة إلى أن العديد من خدمات غرفة أبوظبي تتوافر الآن عبر منصة إسعاد المتعاملين الرقمية التي تم طرحها مؤخراً تماشياً مع شهر أبوظبي الرقمي، ولتكون خطوة أخرى في مسيرة تحول الغرفة الرقمي، إذ إننا في الغرفة جميعنا ملتزمون بدعم أعضائنا بشتى الطرق.

مما لا شك فيه أن العمل عن بُعد له فوائده، انطلاقاً من زيادة الإنتاجية لدى الموظفين إلى خفض والحد من التكلفة التشغيلية، غير أنه في الوقت ذاته يكرس الإداريون والتنفيذيون ورؤساء الأقسام، جهودهم لمتابعة الضغوط التي تمر بها الأعمال بحكمة وتقديم الحلول والنصائح للمضي قدماً.

على نحو متصل، يسعدنا في غرفة أبوظبي الإسهام بدعم برنامج «معاً كلنا بخير» الذي أطلقته هيئة المساهمات المجتمعة «معاً»، حيث تبرعت الغرفة بمبلغ 20 مليون درهم.

لقد جاء هذا البرنامج لتمكين المجتمع والأعمال من دعم جهود حكومة أبوظبي لمواجهة هذه الجائحة والمحافظة على الصحة العامة وتعزيز الاقتصاد وتنمية المجتمع، ويعد وسيلة تمكننا من مد يد العون للجميع في الدولة، حيث سيتم تخصيص عوائد البرنامج للمعونات والمستلزمات الطبية والغذائية والتعليمية بالدرجة الأولى.

من هذا المنطلق، أحث أصحاب ومالكي المؤسسات والشركات والمستثمرين على الإسهام مادياً ومعنوياً لتذليل الصعوبات كافة التي نعيشها، وتعتريني ثقة تامة أن العديد منهم قد سمع هذا النداء وقام بما يلزم لإنجاح البرنامج.

ولا يفوتني في كلمتي هذه، الإشادة بالرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والجهود الحثيثة والمبادرات التي تم إطلاقها للمحافظة على سلامة وصحة مواطني الإمارات وسكانها. وكل من يعيش تحت سماء الإمارات، يدرك أن الحكومة المحلية لا تدخر جهداً لضمان الصحة والسلامة العامة واستمرارية الاقتصاد الوطني.

دمت سالماً عزيزي القارئ، وأتمنى للجميع ونحن على أبواب شهر رمضان الفضيل الصحة والسلامة من كل شر.

محمد هلال المهيري
مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

مجلة صوت الأعمال ، مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
الإدارة والتحرير، هاتف: 7419 617 2 971+
الإعلان والتسويق، هاتف: 7406 617 2 971+؛ 3414 427 4 971+؛ ص.ب: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: m.haj@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
الموقع الشبكي: www.adcci.gov.ae
للاشتراك السنوي في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

موتيفيت ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت

مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 427 4 971+ فاكس: 2261 428 4 971+
connect@motivate.ae ; motivatemedia.com

إن وجهات النظر الواردة في هذه المجلة لا تعكس بمجملها وجهة نظر غرفة أبوظبي أو الناشر.

مايو (أيار) 2020

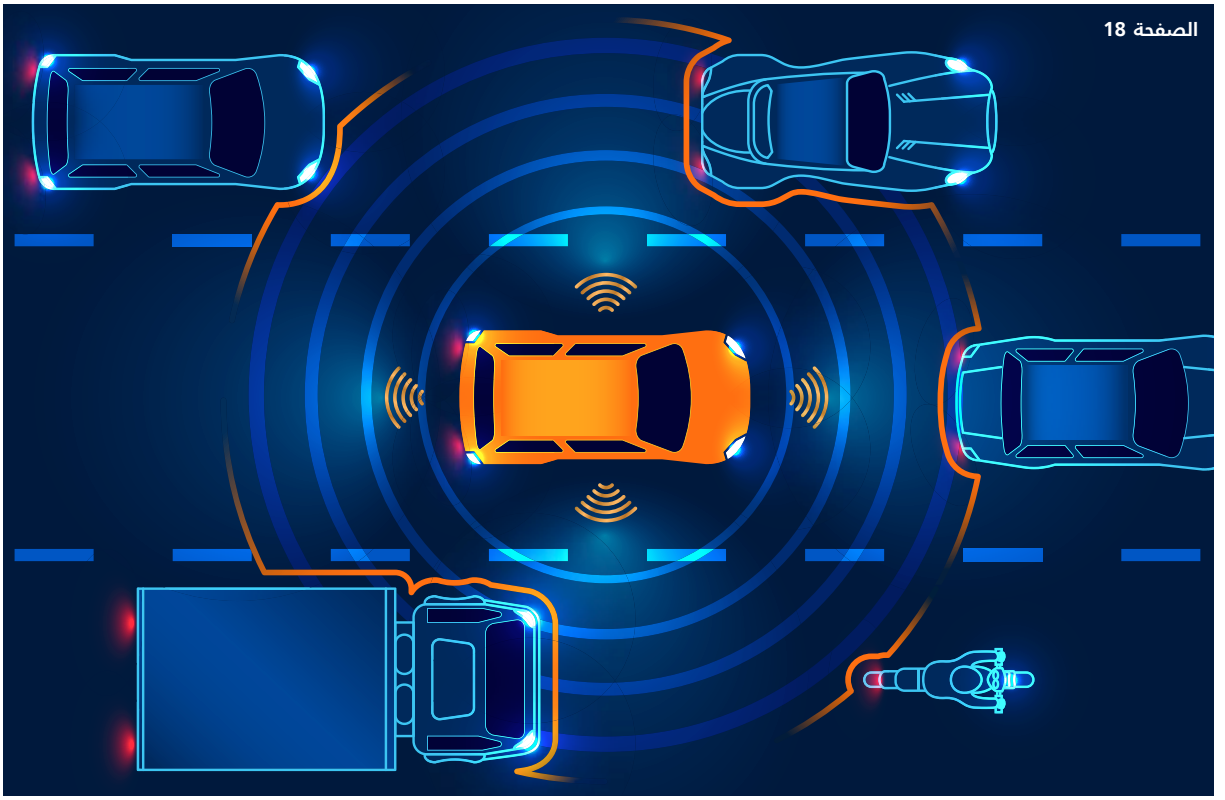

6
إجراءات تحفيزية لتعزيز الأعمال
دولة الإمارات العربية المتحدة والعاصمة أبوظبي عمدتا إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة ومكافحة الأثر الذي تخلفه جائحة فيروس كورونا.

14
استشراف المدى البعيد لتحقيق الأهداف
موانئ أبوظبي لا تزال ملتزمة بخططها على المدى البعيد لبلوغ أهداف رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.

18
في طليعة رواد الابتكار
«مبادلة» تقود ثورة التكنولوجيا حول العالم.

24
شراكة نموذجية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التحول الاقتصادي
العاصمة الإماراتية أبوظبي تركز في خططها لتطوير البنية التحتية بهدف تعزيز نمو الاقتصاد بعيداً عن النفط في الإمارة.

28
مد يد العون
صندوق أبوظبي للتنمية ومكتب أبوظبي للصادرات التابع له، يوفران الدعم اللازم لمختلف دول العالم بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

32
الاقتصاد الدائري..
العاصمة الإماراتية تكثف جهودها لحماية البيئة وتشجع مواطنيها على إعادة تدوير المنتجات ضمن خططها للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية واستدامة الطاقة وأمن المياه.

36
أبوظبي.. قلب السعادة النابض
مركز أبوظبي ضمن تقرير السعادة العالمي الأخير يعكس مكانتها الريادية على الصعيد الدولي.

40
الاستثمار الأمثل للوقت والموارد
التزام الإمارات العربية المتحدة بانتهاج الطاقة الخضراء يشهد قفزة نوعية مع خطط لتطوير محطتين جديدتين لتحويل النفايات إلى طاقة (WtE).

46
إثيوبيا.. بوابة الإمارات إلى السوق الأفريقية
بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، تركز إثيوبيا على وضع أسس راسخة ذات سياسات مُحكمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

50
الأخبار
أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

مظلة متكاملة
لخدمة القطاع الخاص واقتصادنا الوطني

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري
Abu Dhabi Commercial Conciliation & Arbitration Center

مجلس سيدات أعمال أبوظبي
Abu Dhabi Businesswomen Council

جائزة الشيخ خليفة للامتياز
SHEIKH KHALIFA EXCELLENCE AWARD

رواد المستقبل
FUTURE ENTREPRENEURS

جائزة غرفة أبوظبي
للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Abu Dhabi Chamber SME Award

adsm
كلية أبوظبي للإدارة
ABU DHABI SCHOOL OF MANAGEMENT

منذ 1969 Since

www.abudhabichamber.ae

إجراءات تحفيزية لتعزيز الأعمال

دولة الإمارات العربية المتحدة والعاصمة أبوظبي عمدتا إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة ومكافحة الأثر الذي تخلفه جائحة فيروس كورونا.

لم يمض وقت طويل منذ أن تم الإعلان عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، إذ بدأ في شهر ديسمبر العام الماضي بالصين، ثم أصاب العديدين في مختلف أنحاء العالم. وقد اختلفت الدول في طرق استجابتها لهذه الجائحة التي أودت بحياة الكثيرين ناهيك عن التداعيات الخطرة التي أصابت اقتصادات العالم. وبينما كشفت معظم هذه الدول النقاب عن حزمات مالية تحفيزية لمد يد العون للجميع، قامت البنوك المركزية بضخ مبالغ ضخمة في الأسواق المحلية للمحافظة على سير عجلة الاقتصاد والحياة الاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه مدن العالم حظر تجوال وإغلاقاً تاماً.

وقد برزت الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً يُحتذى في مواجهة ومكافحة هذه الجائحة والأثر الذي تُخلفه، حيث تبنت الحكومة الإماراتية وعاصمتها العديد من الإجراءات التحفيزية والمبادرات لحماية أفراد المجتمع كافة، فضلاً عن تعزيز الأعمال.

ففي شهر مارس المنصرم، قررت وزارة الصحة ووقاية المجتمع والهيئة الوطنية للطوارئ والأزمات إغلاق جميع المراكز التجارية ومراكز التسوق والأسواق المفتوحة، باستثناء منافذ بيع المواد الغذائية، مثل الجمعيات التعاونية ومحال البقالة والصيدليات وذلك لفترات محددة قابلة للتقييم والمراجعة. وتقرر أيضاً تقييد المطاعم بعدم استقبال المتعاملين والاكتفاء فقط بخدمة تسليم الطلبات والتوصيل المنزلي. وحتى وقت كتابة هذا المقال كانت عمليات التقييد لا تزال قائمة.

إلى ذلك، أعلنت الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية تفعيل نظام العمل عن بُعد لجميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية والقطاع الخاص، يُستثنى منهم العاملون الذين يتطلب وجودهم على رأس عملهم لاستمرار عجلة الحياة في الدولة.

وفي خضم هذه الإجراءات تشهد الدولة حملة تعقيم واسعة النطاق، وتُجرى عمليات التعقيم في المناطق السكنية بدءاً من الساعة 8 مساءً ولغاية 6 صباحاً، وهي الفترة التي يتم فيها تقييد حركة سكان العاصمة.

علاوة على ذلك، أعلن المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، في شهر مارس أيضاً، حزمة من الحوافز الاقتصادية لتسريع وتيرة إنجاز وتنفيذ أهم المبادرات الاقتصادية ضمن «برنامج غداً 21» الذي يشهد نجاحاً. في هذا الشأن يقول سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي: «أسهمت مبادرات برنامج غداً 21 التي تم البدء بتنفيذها خلال العام الماضي في توسيع نطاق دعمنا للشركات في أبوظبي. واليوم نعمل على تسريع وتيرة مبادرات جديدة تعالج التحديات الاقتصادية الحالية والمضي قدماً في مسيرة التنمية في الوقت ذاته».

وتشمل الحزمة التحفيزية 16 مبادرة مباشرة ضمن سبعة محاور رئيسة، وهي:

1. الإعفاءات: ستقوم الحكومة بإلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية ورسوم بوابة التعرفة المرورية لجميع المركبات وإلغاء رسوم التسجيل العقاري.

2. الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة: ستقوم الحكومة بتخصيص 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية والشركات الناشئة، إلى جانب تخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشروعات التي تصل قيمتها إلى 50 مليون درهم.

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

3. برنامج الإقراض: إنشاء لجنة لمراجعة خيارات الافتراض لدعم الشركات المحلية.

4. إعفاءات وتخفيضات: توقيف العمل بكفالات العطاء وخفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% للعقود الجديدة واستقطاع جميع المخالفات التجارية والصناعية الحالية.

5. تسريع الأعمال: دفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها وفواتير الشركات خلال 15 يوم عمل.

6. الميزات المقدمة لقطاع السياحة: استرداد نقدي يصل إلى 20% من القيمة الإيجارية لقطاعي المطاعم والسياحة والترفيه. وإلغاء جميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لهذا العام.

7. أسواق المال: تخصيص مليار درهم لتأسيس صندوق صانع السوق، لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض الطلب على الأسهم.

وترحيباً بحزمة التحفيز الاقتصادي هذه، أوضح سعادة محمد هلال المهيري، مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أنها سيكون لها أثرها الإيجابي على قطاع الأعمال في إمارة أبوظبي.

وأضاف المهيري: «إن تخصيص 3 مليارات درهم إماراتي لبرنامج الضمانات التجارية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة سيوفر السيولة الضرورية واللازمة لهذه الشركات التي تقوم بدور مهم في الاقتصاد المحلي، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي».

وأفاد سعادته بأن الإعفاء والمسرعات وغيرها ستؤثر إيجاباً على الشركات التي تنفذ الأعمال والمشروعات في أبوظبي، في ظل تنفيذ مشروعات كبيرة وضخمة موجهة للبنية التحتية في الإمارة وإشراك القطاع الخاص في تنفيذها. كما أن تخصيص مليار درهم إماراتي لتأسيس صندوق صانع السوق لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم من شأنه أن يدعم سوق أبوظبي المالي، ويعزز ثقة المستثمرين بالشركات الوطنية المدرجة.

محفزات على مستوى البلاد

كما هي الحال مع غالبية البنوك المركزية التي خفضت أسعار الفائدة بشكل جذري لضمان استمرار توافر الائتمان منخفض التكلفة أمام الشركات، قرر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خفض سعر الفائدة الذي ينطبق على شهادات الإيداع المصدرة من قبل المصرف المركزي ولفترة استحقاق - أسبوع واحد - بـ 75 نقطة أساس. وقرر المصرف المركزي الإبقاء على سعر إعادة الشراء «الريبو» الذي ينطبق على اقتراض سيولة قصيرة الأجل من المصرف المركزي بضمان شهادات الإيداع بـ 50 نقطة أساس فوق سعر شهادات الإيداع لفترة استحقاق الأسبوع الواحد. وقرر المصرف المركزي أيضاً، خفض سعر تسهيلات الإقراض الحدي وتسهيلات المرابحة المغطاة بضمان بـ 50 نقطة أساس، إلى 50 نقطة أساس فوق سعر إعادة الشراء «الريبو» لشهادات الإيداع.

إضافة إلى ذلك، أعلنت حكومة دبي عن حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 1,5 مليار درهم، بهدف دعم الشركات وقطاع الأعمال في الإمارة وتعزيز السيولة المالية والتخفيف من حدة الوضع الاقتصادي الراهن.

كما اعتمد مجلس الوزراء مجموعة من القرارات لدعم العمل الحكومي في مختلف القطاعات في ظل التطورات والمستجدات العالمية، حيث اعتمد المجلس حزمة مبادرات في الحكومة الاتحادية لدعم استمرارية الأعمال وتحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم، ليصل إجمالي الحزمة التحفيزية الاقتصادية إلى نحو 126,5 مليار درهم في الدولة.

وخلال انعقاد اجتماع مجلس الوزراء، ترأس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مبادرة العمل عن بُعد والتباعد الاجتماعي، مع تبني الاجتماع مع أعضاء المجلس عن بُعد باستخدام الوسائل التقنية المتاحة.

«أسهمت مبادرات برنامج غداً 21 التي تم البدء بتنفيذها خلال العام الماضي في توسيع نطاق دعمنا للشركات في أبوظبي. واليوم نعمل على تسريع وتيرة مبادرات جديدة تعالج التحديات الاقتصادية الحالية والمضي قدماً في مسيرة التنمية في الوقت ذاته».

سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان،
عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد: «رسالتنا للجميع نحن مستعدون وجاهزون للتعامل مع الظروف كافة».

وأضاف سموه: «استثمرنا لمدة 10 سنوات في التعلم الذكي، وفي الخدمات الإلكترونية والذكية. وفي تعزيز الجاهزية لحالات الطوارئ والكوارث. واليوم، نجني الثمرة عبر استمرارية عمليتنا التعليمية وخدماتنا الحكومية الأساسية والاستباقية في التعامل مع الظروف الصحية العالمية».

«تخصيص مليار درهم إماراتي لتأسيس صندوق صانع السوق لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم سيكون داعماً لسوق أبوظبي المالي، ويعزز من ثقة المستثمرين بالشركات الوطنية المدرجة».

سعادة محمد هلال المهيري،
مدير عام غرفة صناعة وتجارة أبوظبي

كما دعا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، العالم إلى التكاتف في وجه هذه الجائحة قائلاً: «هذا وقت التوحد والتعاون والتكاتف لمحاربة أهم عدو للبشرية..»، مؤكداً أن كورونا فيروس صحي.. وفيروس اقتصادي.. وفيروس سياسي.. والعالم اليوم يستطيع التغلب عليه بشكل أسرع إذا وقف القوي مع الضعيف والغني مع الفقير.

كما اعتمد سموه أنظمة جديدة في القطاعات المصرفية والاقتصادية والحكومية، وقال: «وفرنا بنية تحتية صحية للتعامل مع أسوأ الاحتمالات لا قدّر الله. ولدينا فريق وطني يعمل على مدار الساعة. سنحمي صحة المجتمع، وسنحمي الاقتصاد، وسنحمي التعليم، وسنعبر هذه الأزمة العالمية بعون الله وبكل ثقة».

ومن المبادرات الأخرى التي تبنتها الحكومة الاتحادية، تعليق تحصيل الغرامات الإدارية لوزارة الموارد البشرية والتوطين لمدة 6 أشهر وتخفيض رسوم تصاريح العمل للمنشآت التي لديها عمالة مسجلة عددها 1 ولغاية 6 عمال ودعم الأعمال الصغيرة والاستمرار في دعم تنفيذ مشروعات البنية التحتية.

وذكر بنك الإمارات دبي الوطني أن الإجراءات التي تم الإعلان عنها تشكل نحو 6.5% من إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي كفيلة بتوفير السيولة الكافية في النظام المصرفي المحلي. وأوضح البنك في بيانه الرسمي، أن هذه الحزم التحفيزية ستشكل داعماً للأعمال في القطاع الخاص والأفراد الذين تأثروا جراء الأوضاع الاقتصادية التي خلفها وباء كورونا، الأمر الذي يتيح إدارة أفضل لتدفق الأموال.

علاوة على ذلك، يتخذ مجتمع الأعمال في الإمارات العربية المتحدة إجراءات لدعم المجتمع والمتعاملين والشركاء. فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة الدار العقارية عن توفير برنامج دفعات شهرية للمستأجرين في وحداتها السكنية المؤلفة من 50 ألف وحدة، بهدف تخفيف العبء المادي حتى نهاية العام الحالي.

كما قامت الشركة بتخصيص 4 مليارات درهم لسداد وتلبية التزامات «الدار» تجاه مقاوليها ومستشاريها وموردِيها ضمن الجداول الزمنية المتّفق عليها. إضافة إلى التنسيق الوثيق مع المؤسسات المالية الرائدة في أبوظبي لتزويد العملاء الحاليين والجدد بحلول تمويل مرنة تسهّل عليهم سداد التزامات الدفع المقبلة والنهائية والإعفاء من جميع الرسوم الإدارية المستحقة للشركة، بما في ذلك رسوم نقل الملكية ورسوم التأخر في السداد، خلال عام 2020.

وعلى نحو متصل، أكدت مجموعة بنك أبوظبي التجاري بما فيها مصرف الهلال أنه لن يتم الاستغناء عن أي من موظفيها خلال عام 2020 نتيجة الظروف التي فرضتها المرحلة الراهنة جراء انتشار وباء كورونا المستجد. في هذا السياق، يقول خلدون خليفة المبارك، رئيس مجلس إدارة المجموعة: «يضطلع القطاع المصرفي بدورٍ محوري في ضمان استمرارية دعم المجتمع المحلي بدولة الإمارات العربية المتحدة بمختلف شرائحه من المواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال في ظل الظروف العصيبة التي يشهدها العالم اليوم، ويدرك بنك أبوظبي التجاري أهمية تأكيد تضامنه ودعمه للموظفين وعائلاتهم فيما يواصلون تأدية واجباتهم على أفضل وجه رغم التحديات التي فرضتها هذه الفترة الاستثنائية».

وأعلنت هيئة المساهمات المجتمعية «معاً» انطلاق برنامج «معاً نحن بخير»، وذلك دعماً لجهود حكومة أبوظبي الحثيثة للتغلب على التحديات العالمية الراهنة من خلال تفعيل دور المسؤولية المجتمعية بفتح باب المساهمات المالية والتطوعية والعينية من الأفراد والشركات. وستخصص عوائد البرنامج للمعونات والمستلزمات المجتمعية الطبية والغذائية والتعليمية بالدرجة الأولى.

وأفاد معالي الدكتور مغير خميس الخييلي، رئيس دائرة تنمية المجتمع، في شهر مارس المنصرم، بأنه

← المقر الرئيس لمصرف أبوظبي الإسلامي.

ADIB
عام
زايد
YEAR OF
ZAYED

«يضطلع القطاع المصرفي بدورٍ محوري في ضمان استمرارية دعم المجتمع المحلي بدولة الإمارات بمختلف شرائحه من المواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال في ظل الظروف العصيبة التي يشهدها العالم اليوم، ويدرك بنك أبوظبي التجاري أهمية تأكيد تضامنه ودعمه للموظفين وعائلاتهم».

خلدون خليفة المبارك،
رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري

من الضروري أن تتكاتف جهود الحكومة مع الأفراد والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان استمرارية سير دولة الإمارات العربية المتحدة على الدرب الصحيح للخروج من هذه الأزمة بأقل خسائر.

وأضاف معاليه: «نحن على ثقة بأن مجتمعنا بتنوع وتعدد خلفياته قادر على تشكيل أنموذج مشرف وملهم من الإمارات للعالم في ظل التحديات الصحية الراهنة التي تواجهها البشرية».

وفي وقت العمل على تحرير الموضوع، أسهم مصرف أبوظبي الإسلامي بمبلغ 25 مليون درهم لصالح برنامج «معاً كلنا بخير»، في حين أسهم موظفو شركة الدار العقارية بمليون درهم وأسهمت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين بمبلغ 3 ملايين درهم، في حين قدمت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي تبرعاً بقيمة 20 مليون درهم.

وأوضح الشيخ محمد بن سيف آل نهيان، رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، أنه في الأوقات الصعبة، من المهم جداً أن يكرس مجتمع الأعمال موارده لدعم المحتاجين.

من ناحيته، ذكر سعادة جوعان عويضة سهيل الخييلي، رئيس مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي أن مساهمة البنك تعد واجباً وطنياً.

وكجزء من مساهمتها في مبادرة «صندوق الإمارات وطن الإنسانية»، قامت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بتخصيص 5 ملايين درهم لدعم عملية التعلم عن بُعد بالتعاون مع وزارة التعليم. وتأتي هذه المبادرة التي تجسدت في تقديم الحواسيب المحمولة والأجهزة اللوحية، بالتماشي مع إجراءات وجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لاحتواء انتشار وباء كورونا. كما أنها تجسد حرص الهلال الأحمر على استمرار العملية التعليمية في الدولة ومساعدة المدارس على القيام برسالتها التعليمية.

من الجليّ أن الحكومة الإماراتية ومجتمع الأعمال والمجتمع المحلي والمقيمين يقفون كتفاً بكتف لاجتياز المحنة التي فرضتها هذه الجائحة على العالم أجمع، وأن الدولة تسير على قدم وساق لدعم الاقتصاد واستقراره وتحفيز مسيرة النمو فيه على الرغم من الظروف الراهنة.

← المقر الرئيس لشركة الدار العقارية.

ترتكز حزمة أبوظبي التحفيزية على 7 محاور رئيسة:

1. إعفاءات
2. الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة
3. برنامج الإقراض
4. إعفاءات وتخفيضات
5. تسريع الأعمال
6. قطاع السياحة
7. أسواق المال

استشراف المدى البعيد لتحقيق الأهداف

موانئ أبوظبي لا تزال ملتزمة بخططها على المدى البعيد لبلوغ أهداف رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.

تحرص

مـؤانـئ أبوظبي التي تتخذ من العاصمة الإماراتية مقراً لها على مواءمة استراتيجيتها مع رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، وذلك رغم التحديات على حين غِرّة والعقبات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، والذي يمر بمراحل دورية.

إن من شأن بعض هذه التحديات غير المرحب بها، مثل الانتكاسة التي اجتاحت الاقتصاد العالمي عام 2008، أو انتشار وباء كورونا المستجد (Covid-19) في الوقت الراهن، أن تحد من اكتمال هذه الدورة.

لكن؛ وحسب تقرير هارفارد لتحليل وبحوث ودراسات الأعمال، فإن هذه التحديات توفر فرصة أمام الحكومات وشركات القطاع الخاص، لدراسة ووضع أسس الأعمال وتحديد مؤثرات الأعمال وتقييم القوة المالية، والأهم من ذلك إمكانية استشراف المستقبل عبر المدى البعيد.

في واقع الأمر، ووفقاً لبحث أجرته مجموعة بوسطن للاستشارات، فإن المؤسسات ذات الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد التي تستثمر بشكل انتقائي وتتابع بشكل مستمر التغيرات خلال الأزمات الاقتصادية - وهو النهج الذي تتبناه حكومة أبوظبي في استراتيجيتها - تتفوق في أدائها بشكل أفضل من قريناتها التي تتبنى توجهات قصيرة الأمد.

وقد أفاد معالي محمد علي الشرفاء الحمادي، عضو المجلس التنفيذي رئيس دائرة التنمية الاقتصادية، في هذا الشأن بقوله: «إن أبوظبي كحكومة تستمر في تطوير استثمارات رأس المال التي تم وضعها لعام 2020، وأنها لم تبتعد في مسيرتها عن هذه الخطط، بل على عكس ذلك تقوم بتحفيز وتنشيط هذه المخططات».

على نحو متصل، تسير موانئ أبوظبي على النهج نفسه، وهو الأمر الذي انعكس في تحقيقها نتائج مميزة في عام 2019، ونمو الأعمال في ميناء خليفة التابع لها على مر السنوات السبع الماضية.

وحسب مركز الإحصاء - أبوظبي، ارتفعت الصادرات عبر موانئ أبوظبي بنسبة 7.7% لتصل إلى 3,9 مليارات درهم خلال الربع الأخير من عام 2019، مقارنة بما يصل إلى 28,7 مليار درهم خلال الفترة نفسها من عام 2018. كما ارتفع

معدل نمو مجموع الصادرات ليصل إلى 24.6% خلال الربع الرابع من عام 2019، وذلك بسبب ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 6,1 مليارات درهم. وكانت هذه حصيلة الارتفاع في قيمة صادرات كل من قطاعات الحكومة والأفراد والأعمال بنسبة 109.2% و43.6% و22.3% على التوالي خلال الفترة نفسها. في حين ارتفع معدل نمو الواردات بنسبة 11.3% خلال الفترة ذاتها من عام 2019، وجاءت حصيلة الارتفاع في قيمة واردات كل من قطاعات الحكومة والأفراد والأعمال بنسبة 40.3% و18.2% و9.8% على التوالي.

وقد أشاد معالي فلاح محمد الأحبابي، رئيس مجلس إدارة موانئ أبوظبي، بالإنجازات التي حققتها الشركة في عام 2019، والتي شملت تشغيل عمليات محطة كوسكو أبوظبي للحاويات في ميناء خليفة، التابعة لشركة كوسكو الملاحية للموانئ المحدودة الصينية، بالكامل في أقل من عام منذ بدء الأعمال التجارية التجريبية فيها.

وفي إطار تعزيز رؤيتها الاستراتيجية طويلة الأمد، أعلنت موانئ أبوظبي في شهر ديسمبر من العام الماضي، عن عزمها استثمار مليار دولار أميركي تشمل تطوير الرصيف الجنوبي والمنطقة اللوجستية في ميناء خليفة بقيمة 2,2 مليار درهم، إلى جانب توسعات جديدة في مرافئ أبوظبي بقيمة 1,6 مليار درهم. ومن المتوقع الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى لمشروع توسعة الرصيف الجنوبي في الربع الأخير من العام الحالي، في حين سيتم تطوير المرحلة الثانية ومشروع توسعة المنطقة اللوجستية لميناء خليفة بعدها بأشهر قليلة.

ومع اكتمال أعمال التوسعة، سترتفع القدرة الاستيعابية لميناء خليفة من 5 ملايين حاوية نمطية إلى 7,5 ملايين حاوية، فضلاً عن تمهيد الطريق أمام استراتيجية الميناء برفع قدرته الاستيعابية إلى 9 ملايين حاوية نمطية خلال السنوات الخمس المقبلة.

حجم الصادرات والواردات عبر موانئ أبوظبي

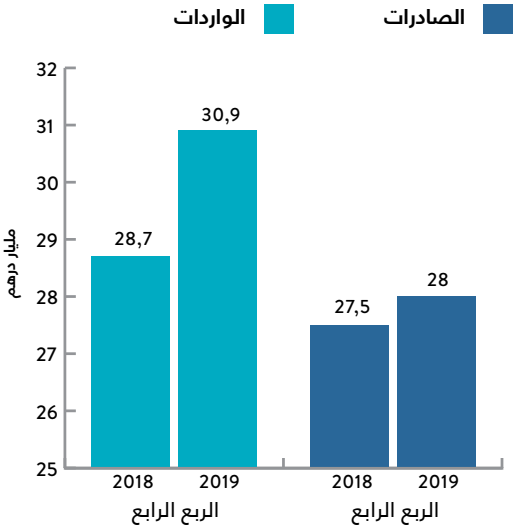

↑ بعد تعميق رصيف السفن إلى 18 متراً، أصبح ميناء خليفة أحد الموانئ القليلة القادرة على استقبال أكبر سفن الحاويات في العالم.

في هذا السياق يقول الكابتن محمد جمعة الشامسي الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي: «الكميات الكبيرة من الشحنات والبضائع التي ستمر عبر ميناء خليفة خلال العقود المقبلة ستعكس أهميته البالغة بوصفه مركزاً عالمياً للتجارة والخدمات اللوجستية».

وأضاف الشامسي: «يواصل ميناء خليفة النمو بطريقة مستدامة، ما جعل منه أحد أسرع الموانئ نمواً في العالم، وذلك بفضل الشراكات الاستراتيجية التي تربط موانئ أبوظبي مع كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع».

إن اكتمال مشروع توسعة الرصيف الجنوبي وبدء العمل فيه مع نهاية العام الحالي، سيسهم في تبوؤ مرافئ أبوظبي قائمة أكبر 40 محطة حاويات على مستوى العالم، الأمر الذي يضعها في الطريق الصحيح نحو التنمية المستقبلية.

وعلى الرغم من أن خطط التوسعة جاء الإعلان عنها قبل انتشار وباء كورونا المستجد، إلا أن الظروف الأخيرة القاهرة لم تحل دون استمرار موانئ أبوظبي والسعي وراء تحقيق استراتيجيتها طويلة الأمد.

في شهر فبراير الماضي من العام الحالي، كشفت موانئ أبوظبي عن إطلاق مشروع توسعة شاطئ صير بني ياس للسفن السياحية لمضاعفة طاقته الاستيعابية من خلال بناء رصيف جديد للسفن السياحية بقيمة استثمارية تصل إلى 100 مليون درهم. وسيتم الانتهاء من تنفيذ المشروع وافتتاح الرصيف الجديد في الربع الأخير من عام 2020، لتمكين الشاطئ من استقبال سفينتين سياحيتين في آن واحد وتقلان ما يقارب 5 آلاف مسافر.

كما افتتحت موانئ أبوظبي في الشهر ذاته، مشروع الواجهة البحرية الترفيهية الجديدة، «مرسى مينا»، في

ميناء زايد. وستكون الواجهة الجديدة أول المعالم البارزة التي تستقبل ركاب السفن السياحية فور وصولهم إلى إمارة أبوظبي. ويشكل هذا المشروع الذي يتضمن عدداً من المرافق والمطاعم والمتاجر وجهة مميزة لاستقطاب فئات المجتمع كافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن زوارها من الخارج. وبهذه المناسبة أفاد الكابتن محمد جمعة الشامسي، بأن المشروع يأتي تأكيداً على التزام موانئ أبوظبي بالإسهام في مسيرة التنمية الاقتصادية والمجتمعية تماشياً مع رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.

كما أعلنت موانئ أبوظبي والشركة العربية للمحطات الكيميائية المحدودة (أيه سي تي) في شهر مارس المنصرم، عن توقيع اتفاقية استراتيجية لإنشاء محطة تجارية مخصصة لتخزين السوائل الكيميائية السائبة في ميناء خليفة، وهي الأولى من نوعها في إمارة أبوظبي.

ووفقاً للاتفاقية المبرمة، سيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين. الأولى تشمل استخدام 44 وحدة تخزين بحجم يراوح بين 1250 و3 آلاف طن لكل منها، على أن تبدأ الأعمال فيها خلال النصف الثاني من عام 2022، في حين ستضم المرحلة الثانية عدداً من وحدات التخزين الصناعية الضخمة التي سيتم تشغيلها عقب الانتهاء من توسعة المنطقة المحيطة بالمحطة.

وسيعود هذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز جهود تنويع أعمال موانئ أبوظبي من خلال تطوير قدراتها على مناولة المنتجات السائلة والغازات، بالفائدة على العملاء الحاليين واستقطاب المزيد من المتعاملين في المنطقة الذين يبحثون عن منشآت لتخزين السوائل بكميات كبيرة.

وفي الشهر ذاته، أعلنت موانئ أبوظبي أيضاً، عن تعاونها مع «روبرت آلن»، الشركة الرائدة في تصميم السفن التجارية والقاطرات، لتطوير أول أسطول للقاطرات البحرية التجارية ذاتية القيادة على مستوى العالم، الأمر الذي يعكس التزام موانئ أبوظبي في تطوير بنية تحتية من الطراز العالمي وعالية التطور. وعلى الرغم من جهود موانئ أبوظبي التي تبذلها في سبيل تحقيق خطط التوسع الخاصة بها، إلا أن الشركة تدرك الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة، غير أنه بالنظر إلى أداء الشركة في أوقات سابقة، يتبين أن الشركة لطالما نجحت في التعامل مع مثل هذه الأوضاع.

وقد عمدت مدينة خليفة الصناعية التابعة لموانئ أبوظبي، في منتصف شهر مارس، إلى قرارها بخفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% للشركات الجديدة.

في هذا الصدد، يقول الكابتن محمد جمعة الشامسي: «يمثل خفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% إضافة قيّمة للمزايا التنافسية التي توفرها مدينة خليفة الصناعية لروّاد الأعمال الراغبين في تأسيس مقر لأعمالهم في المدينة».

وأضاف الشامسي: «نثمن شراكاتنا طويلة المدى مع متعاملينا، وسنواصل دعم قطاع الأعمال من خلال تقديم تسهيلات حقيقية وحوافز تسهم في تنمية أعمالهم، في إطار التزامنا الدائم بتنفيذ مبادرات حكومة أبوظبي الهادفة إلى تعزيز اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على العموم واقتصاد أبوظبي بشكل خاص».

إنها ليست المرة الأولى التي تقوم فيها مدينة خليفة الصناعية بتبني إجراءات لدعم الأعمال وتحفيز الاستثمار وتعزيز التنافسية بين متعامليها. ففي العام الماضي أعلنت مدينة خليفة الصناعية عن إلغاء رسوم 75% من الخدمات المقدمة لعملائها مع تقليص رسوم عدد من الخدمات بشكل كبير تماشياً مع قرار المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي.

بالإشارة إلى نجاح مدينة خليفة الصناعية في عام 2019 باستقطاب 500 مستثمر وجذب استثمارات بقيمة 70 مليار درهم، ندرك أن استراتيجية المدينة تؤتي ثمارها.

وبصرف النظر عن الأوضاع العالمية الاقتصادية الراهنة، تركز حكومة أبوظبي من خلال شركاتها التابعة، على سبيل المثال لا الحصر موانئ أبوظبي، على تعزيز النمو الاقتصادي عبر مبادراتها وحزمها التحفيزية لتمضي قُدماً في استراتيجيتها وتحقيق أهدافها على المدى البعيد.

↗ من مراسم تدشين مشروع «مرسى مينا».

↑↖ الكابتن محمد جمعة الشامسي، الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي، وركان علي رضا، المدير العام للشركة العربية للمحطات الكيميائية المحدودة، والمدير العام بالإنابة لمجموعة شركات رضا، خلال التوقيع على الاتفاقية لإنشاء محطة تجارية مخصصة لتخزين السوائل الكيميائية السائبة في ميناء خليفة.

في طليعة رواد الابتكار

«مبادلة» تقود ثورة التكنولوجيا حول العالم.

تتمتع «مبادلة» بخبرة استثمارية تزيد على عقد من الزمان، وتعكس استثماراتها الضخمة في قطاع الابتكار مكانتها المرموقة حول العالم.

ففي شهر مـارس المنصرم، أعلن صندوق الثروات السيادية عن انضمامه إلى ائتلاف يضم شركة سيلفر ليك ومستثمرين آخرين، من بينهم مجلس استثمار خطة التقاعد الكندية وشركة ماقنا إنترناشيونال وأندريسن هورويتز وأوتونايشن، وذلك بهدف استثمار ما يصل إلى 2,25 مليار دولار أميركي في «وايمو» (Waymo)، الشركة الرائدة في تكنولوجيا القيادة الذاتية المملوكة لشركة ألفابت، الشركة الأم لجوجل.

في هذا الصدد، يقول وليد المقرب المهيري، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات البديلة والبنية التحتية في «مبادلة»: «لقد تمكنت شركة مبادلة من بناء محفظة استثمارية قوية في شركات التكنولوجيا التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق تحولات في قطاعات عالمية كبيرة وجوهرية».

وأضاف المهيري: «تنسجم شراكتنا مع شركة ألفابت واستثمارنا في شركة وايمو مع قناعتنا حول أهمية تكنولوجيا القيادة الذاتية في إحداث نقلة مهمة ونوعية في قطاع النقل والمواصلات. وتعد هذه الخطوة فرصة للاستثمار في إحدى أقوى الفرق الإدارية والفنية في القطاع التكنولوجي إلى جانب الشراكة مع إحدى أبرز الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم».

على نحو متصل، تستثمر «مبادلة» وبشكل مكثف، في الحقبة المقبلة من التكنولوجيا لضمان ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة ركب التطور التكنولوجي ودعم شركات الثورة الصناعية الرابعة حديثة العهد.

إلى ذلـك، تقود «وايمو» ثـورة تكنولوجيا القيادة الذاتية، بعد نجاحها في تحقيق سلسلة الإنجازات التشغيلية والتقنية، حيث قطعت سياراتها ذاتية القيادة ما يزيد على 20 مليون ميل على الطرق العامة عبر أكثر من 25 مدينة وأكثر من 10 مليارات ميل في تجارب المحاكاة.

وذكرت «مبادلة» في بيان رسمي لها، أن المهندسين والفنيين في مصنع الشركة بمدينة ديترويت، وهو أول مصنع في العالم مخصص للإنتاج التجاري لسيارات القيادة الذاتية من المستوى الرابع، قد قاموا بشحن أولى المركبات ذاتية القيادة - السيارات الكهربائية وشاحنات الفئة 8 - المزودة بتقنيات الجيل الخامس من الأجهزة التي توفر قدرات حاسوبية جديدة بالكامل وأنظمة استشعار عالية الأداء.

ومن شأن نشر خدمات «وايمو» أن يحدث ثورة في قطاع النقل والمواصلات والإسهام في الحد من الحوادث المرورية والارتقاء بخدمات توصيل الطلبات وغيرها.

سوفت بنك فيجن

لطالما كانت «مبادلة» شريكاً فعالاً في عدد من صناديق الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والابتكار. ففي عام 2017، أعلنت الشركة عن استثمار ما يصل إلى 15 مليار دولار أميركي في «سوفت بنك فيجن» المتخصص في التكنولوجيا والابتكار في قطاعات الصناعة والرعاية الصحية والخدمات المالية والفضاء والنقل، وذلك عقب

↓ مركبة الجيل الخامس من وايمو ذاتية القيادة.

الإعلان عن جمعه مبلغ 93 مليار دولار أميركي وبدء نشاطه التشغيلي بشكل كامل.

وتتضمن قائمة شركاء الصندوق كلاً من صندوق الاستثمارات العامة للمملكة العربية السعودية، و«آبل» الشركة الأميركية العملاقة، ومجموعة فوكسكون للتكنولوجيا، وشركة كوالكوم، فضلاً عن مجموعة سوفت بنك.

يقول ماسايوشي سون، الرئيس التنفيذي لمجموعة سوفت بنك، رئيس مجلس إدارة لجنة الاستثمار في صندوق سوفت بنك فيجن: «تتسم التكنولوجيا بقدرتها على التصدي لأصعب التحديات والمخاطر التي تواجه الإنسانية في الوقت الراهن». وأضاف: «سوف تحتاج الشركات التي تعمل على هذه الحلول إلى رأس مال طويل الأمد، وشركاء استراتيجيين ذوي رؤية يتمتعون بالموارد الكافية لرعاية ودعم هذا النجاح».

الجدير بالذكر أن الصندوق عمد إلى الاستثمار في عدد من الشركات المرموقة والناشئة، مثل «دور داش» و«وي وورك» و«أوبر» و«سلاك» و«آرم القابضة» وغيرها.

وقد تم طرح أسهم بعض هذه الشركات للاكتتاب العام، في حين عمد غيرها إلى تحويل القطاع، حيث طرحت شركة أوبر التي استحوذت مؤخراً على شركة كريم التي تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لعملياتها، والتي يبلغ رأسمالها 48 مليار دولار أميركي، أسهمها في سوق نيويورك للأوراق المالية. وقد نجحت الشركة التي تشغل عملياتها في 700 مدينة، في تحقيق عوائد مجزية وصلت إلى 4 مليارات دولار أميركي العام الماضي.

كما أدرجت شركة سلاك المتخصصة في خدمات الرسائل المباشرة لأماكن العمل، أسهمها في سوق نيويورك للأسهم العام الماضي. واليوم تبلغ قيمة الشركة السوقية نحو 15 مليار دولار أميركي. وتقدم الشركة خدمات مميزة بديلة لنظام البريد الإلكتروني، وقد شهد تطبيق محادثة فريق العمل الخاص بالشركة رواجاً واسعاً، خاصة خلال أزمة وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) التي أجبرت كثيرين على العمل من المنزل.

وتسعى شركة دور داش المتخصصة في توصيل الأطعمة والمأكولات إلى المنازل التي حققت عوائد تناهز 900 مليون دولار أميركي، إلى طرح أسهمها للاكتتاب العام. وفي الوقت نفسه تهدف شركة آرم المتخصصة في تكنولوجيا أشباه الموصلات، إلى طرح أسهمها للاكتتاب العام بحلول عام 2023.

إلى ذلك، أعلنت «مبادلة للاستثمار» خلال العام الماضي أيضاً، عن توقيع اتفاقية لاستثمار 500 مليون دولار أميركي في «كولوجيكس»، الشركة المتخصصة في الربط الشبكي المتعادل ومراكز البيانات الطرفية واسعة النطاق.

«تمكنت شركة مبادلة من بناء محفظة استثمارية قوية في شركات التكنولوجيا التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق تحولات في قطاعات عالمية كبيرة وجوهرية».

وليد المقرب المهيري،
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات البديلة والبنية التحتية في «مبادلة»

في هذا الصدد، يقول خالد عبدالله القبيسي، الرئيس التنفيذي لقطاع صناعة الطيران والطاقة النظيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شركة مبادلة للاستثمار: «ستتيح هذه الصفقة لشركة كولوجيكس استثماراً كبيراً في رأس المال، ما يمكنها من التوسع في أسواق مراكز البيانات بكلٍ من الولايات المتحدة الأميركية وكندا. ويأتي ذلك في الوقت الذي نجحت فيه كولوجيكس على مدار سنوات في تعزيز مكانتها الرائدة بمجال خدمات تأجير مراكز البيانات المجهّزة والشبكات واسعة النطاق ضمن الأسواق التي تعمل بها».

وأضاف القبيسي: «سيسهم هذا الاستثمار في تمكينها من القيام بعمليات توسع في بنية تحتية عالمية المستوى، ما يدعمها في تلبية احتياجات عملائها للحصول على خدمات مراكز البيانات».

تسعى شركة دور داش المتخصصة في توصيل الأطعمة والمأكولات إلى المنازل التي حققت عوائد تناهز 900 مليون دولار أميركي، إلى طرح أسهمها للاكتتاب العام.

استثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عمدت «مبادلة» خلال السنوات القليلة الماضية، إلى الاستثمار بشكل مكثف في قطاع صناعة الطيران والطاقة النظيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ففي قطاع صناعة الطيران، قام عدد من وحدات «مبادلة» التابعة، بتحقيق إنجازات في مسيرة النمو لتصبح رائدةً في مجال صيانة الطيران والإصلاح والصيانة الشاملة.

فعلى سبيل المثال، قامت وحدة ستراتا الصناعية التابعة لشركة مبادلة، بتوقيع اتفاقية ضخمة مع شركة بوينج لدعم طائرات 777X إيـرو. كما وقعت شركة الخدمات والحلول التوربينية التابعة لشركة مبادلة أيضاً، عدداً من العقود والشراكات مع عملاء في مجال الإصلاح والصيانة الشاملة.

وفي عام 2018، أطلقت الشركة «الياه 3»، القمر الصناعي الثالث، لتوسيع الخدمات التجارية إلى 19 سوقاً إضافية في أفريقيا، وتوفير خدمة الاتصال الواسع السريع إلى البرازيل.

كما قامت الشركة بتدشين شراكة استراتيجية مع دائرة الصحة في أبوظبي وإنجازات لأنظمة البيانات لإطلاق نظام تبادل المعلومات الصحية في الإمارة.

علاوة على ذلك تهدف «مصدر للطاقة النظيفة» التابعة لشركة مبادلة، إلى تطوير محفظة أعمال واسعة في مجال الطاقة النظيفة.

وتعد مدينة مصدر مركزاً عالمياً لتقنية الطاقة النظيفة، حيث تضم المدينة عدداً من الشركات الدولية الرائدة، مثل سيمنز وجنرال إلكتريك وشنايدر إلكتريك وباسف وجمعية القرية السويسرية ومنظمة تكنوبارك الكورية والوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة (آيرينا) وغيرها.

↓ وقعت وحدة ستراتا الصناعية اتفاقية ضخمة مع شركة بوينج لدعم طائرات 777X إيرو.

«ستتيح هذه الصفقة لشركة كولوجيكس استثماراً كبيراً في رأس المال، ما يمكنها من التوسع في أسواق مراكز البيانات. ويأتي ذلك في الوقت الذي نجحت فيه كولوجيكس على مدار سنوات في تعزيز مكانتها الرائدة بمجال خدمات تأجير مراكز البيانات المجهّزة والشبكات واسعة النطاق ضمن الأسواق التي تعمل بها».

خالد عبدالله القبيسي،
الرئيس التنفيذي لقطاع صناعة الطيران والطاقة النظيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شركة مبادلة للاستثمار

كما تحتضن المدينة تحت مظلة عملائها، جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي التي تعد أول جامعة في العالم للذكاء الاصطناعي، والتي تم تدشينها في شهر أكتوبر عام 2019.

وتعد جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي مؤسسة بحثية تعليمية للخريجين وتوفر برامج ماجستير ودكتوراه في العلوم ضمن ثلاثة مجالات، وهي علوم الآلات ورؤية الكمبيوتر ومعالجة اللغة الطبيعية. ويتم الآن قبول طلبات الالتحاق ومن المخطط بدء الفصل الدراسي في شهر سبتمبر من العام الحالي.

كما تقود «مصدر» ركب حلول الطاقة والماء والتطوير العمراني والتكنولوجيا النظيفة في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم.

وتعد الوحدة التابعة لشركة مبادلة للاستثمار مسؤولة عن تدشين محطة شمس 1 التي تعد أكبر محطة للطاقة الشمسية في المنطقة. وتعود ملكية المشروع ذي الطاقة الإنتاجية البالغة 100 ميجاواط، بنسبة 80% إلى مصدر و20% إلى شركة توتال الفرنسية.

وسوف تسهم محطة شمس 1 في الحيلولة دون انبعاث 175 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، ما يعادل زرع 1,5 مليون شجرة أو سحب نحو 15 ألف سيارة من الشوارع.

على نحو متصل، أعلنت مؤسسة أبوظبي للطاقة خلال العام الماضي عن عقدها شراكة استراتيجية مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، التابعة لـ «مبادلة»، وذلك بهدف تعزيز جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتطوير قطاع الطاقة والمياه فيها.

ووفقاً لبيان صادر عن «مبادلة» أفادت فيه، بأن الشراكة الاستراتيجية تشمل عـدداً من مشروعات تحلية المياه التي يبلغ إنتاجها أكثر من 400 مليون غالون إمبراطوري يومياً، إلى جانب مشروعات توليد الكهرباء من المصادر المتجددة المقدرة بما يزيد على 5 جيجاواط كهرباء من الطاقة الشمسية، وأكثر من 2 جيجاواط كهرباء من المصادر التقليدية، وذلك على مدار السنوات الخمس المقبلة.

«تتسم التكنولوجيا بقدرتها على التصدي لأصعب التحديات والمخاطر التي تواجه الإنسانية في الوقت الراهن».

ماسايوشي سون،

الرئيس التنفيذي لمجموعة سوفت بنك، رئيس مجلس إدارة لجنة الاستثمار في صندوق سوفت بنك فيجن

وتـعـد «مـصـدر» أيـضـاً، مستثمراً فـي مصفوفة لندن الـمـحـدودة التي تضم شركة آر دبليو إي إيه جي الألمانية وأورستيد إيـه/إس الدنماركية وشركة La Caisse de dépôt et placement du Québec، والتي تعد أكبر مؤسسة لإدارة رأس المال في كندا.

كما تصل حصة «مصدر» في شركة توريسول إنيرجي إلى 40%، في حين تتمتع مجموعة سينير الإسبانية بـ 60% من حصة الشركة. وقد بدأت شراكتهما عام 2008 مع بدء العمل على تدشين محطة خيماسولار في مدينة إشبيلية بإسبانيا، لتستمر في العام اللاحق مع تدشين محطتين إضافيتين في مقاطعة قادش بإسبانيا.

وأشـارت شركة سينير إلى أنه بالنسبة لجميع هذه المشروعات التي تم الإعلان عنها في عام 2011، والتي بلغت استثماراتها نحو مليار يورو، قامت «توريسول إنيرجي» بتحقيق عمليات تمويل طويلة الأمد باتباع منهاج «تمويل المشروع»، الأمر الذي منحها الدعم المستمر من قِبَل المؤسسات المالية الإسبانية والدولية.

وبشكل عام قامت «مصدر» بتسليم 14 مشروعاً، إلى جانب أنها تقوم على تطوير العديد من المشروعات الجديدة أيضاً.

إن تركيز «مبادلة» على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات المتطورة، مثل الطاقة المتجددة وصناعة الطيران، يسهم في دعم وظهور موجة جديدة من الشركات والقطاعات التي تسهم بشكل رئيس في تحقيق جهود وأهداف دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنوع الاقتصادي.

← قامت شركة الخدمات والحلول التوربينية بتوقيع عدد من العقود.

شراكة نموذجية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التحول الاقتصادي

العاصمة الإماراتية أبوظبي تركز في خططها لتطوير البنية التحتية بهدف تعزيز نمو الاقتصاد بعيداً عن النفط في الإمارة.

تعمد أبوظبي على الدوام بين الفينة والأخرى، إلى طرح مبادرات وأفكار مبتكرة تدفع عجلة التنمية فيها، وذلك عبر التركيز على الاقتصاد والمعرفة والمجتمعات.

مؤخراً؛ أعلنت حكومة أبوظبي عزمها طرح عطاءات شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 10 مليارات درهم خلال العام الحالي، وذلك لمشروعات البنية التحتية في جميع أنحاء الإمارة ضمن مجموعة مختلفة من القطاعات.

فقد أثبتت الشراكة بين القطاعين العام والخاص أنموذجاً رائداً للاستثمار في المشروعات، حيث إن إشراك الجهات الحكومية غالباً ما يقلل من مستوى المخاطر لدى شركات القطاع الخاص.

وتأتي هذه العطاءات ضمن مبادرة خاصة بالشراكات ضمن برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية «غداً 21» الذي يعمل على دفع مسيرة النمو في أبوظبي إلى آفاق جديدة من خلال التركيز على الاقتصاد القائم على المعرفة بعيداً عن النفط.

يقول معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي للاستثمار: «تعد عطاءات مشروعات البنية التحتية علامة فارقة نحو تأكيد التزامنا تجاه تعزيز شراكتنا مع القطاع الخاص والعمل معاً لدفع مسيرة التحول الاقتصادي لأبوظبي».

وأضاف معاليه: «من خلال مبادرة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، تمنح حكومة أبوظبي القطاع الخاص المزيد من الشفافية حول تطوير مشروعات البنية التحتية الرئيسة بأبوظبي وعمليات طرح العطاءات وترسيتها».

إلى ذلك، ذكرت وكالة أنباء الإمارات أن برنامج «غداً 21» يواصل الاستثمار في الأعمال من خلال هذه المبادرة

الجديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي ستتيح الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة من خلال شراكات مع مؤسسات حكومية في تطوير مشروعات البنية التحتية الرئيسة ضمن قطاعات متنوعة، مثل الخدمات الاجتماعية والبلدية والنقل. إضافةً إلى دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز الاستدامة المالية واعتماد أفضل ممارسات التنفيذ وتحقيق أفضل النتائج في مستوى الخدمات على الأجل الطويل.

في العام الماضي قامت حكومة أبوظبي بإصدار قانون جديد لإطلاق مكتب أبوظبي للاستثمار رسمياً وتوكيله بعدد من المهام الرئيسة، مثل ترؤس أول برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقول معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي: «يقوم برنامج غدا 21 بـدور رئيس في تحقيق التحول الاقتصادي لأبوظبي. ويستهل البرنامج عامه الثاني بخطوة مهمة تهدف إلى توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في المبادرات التنموية».

ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً رائداً لاستقطاب الاستثمار في المنطقة، حيث تمكنت من استقطاب 10,4 مليارات دولار أميركي على شكل استثمارات أجنبية مباشرة في عام 2018. وتسعى حكومة الدولة إلى الاستمرار في تبوؤ الريادة بالمنطقة وضخ الاستثمارات في قطاعات جديدة من خلال مبادرات وبرامج، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ووفقاً لمؤشر البنية التحتية العالمي الصادر عن المؤسسة القانونية «سي إم إس»، ومؤسسة البيانات «إنسبيراتيا»، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الـ 13 من بين 50 دولة شملتها الدراسة. وقد سلطت المؤسستان الضوء على الشراكة التي أبرمتها شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وشركة الأصول الخاصة «كيه كيه آر آند كو» التي أدت إلى ضخ وتداول 4 مليارات دولار أميركي العام الماضي، بوصفها مثالاً بـارزاً على «جاذبية الدولة للاستثمار في البنية التحتية».

موجة من مشروعات البنية التحتية

تماشياً مع استراتيجية حكومة أبوظبي، بدأ عدد من شركات الإمارة بتنفيذ مشروعات رئيسة وضمان بنية تحتية ذات معايير عالمية. ففي العام الماضي تمت ترسية مناقصة الحزمة «د» من المرحلة الثانية من شبكة السكك الحديدية الوطنية الإماراتية، وهي بقيمة 4,6 مليارات درهم على ائتلاف يضم الشركة الوطنية للمشاريع والتعمير والشركة الصينية لتشييد السكك الحديدية، والتي سيتم فيها ربط ميناءي الفجيرة وخورفكان.

وستربط الحزمة التي تمتد على مسافة 145 كيلومتراً ميناءي الفجيرة وخورفكان والمحاجر المنتجة لمواد البناء في شمال دولة الإمارات العربية المتحدة.

↑ بحضور سمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان، رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للقطارات، تمت ترسية مناقصة الحزمة «د» من المرحلة الثانية لشبكة السكك الحديدية الوطنية الإماراتية بقيمة 4,6 مليارات درهم مؤخراً.

وأكد سمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان، رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للقطارات، أن شركة الاتحاد للقطارات من خلال ترسيتها الحزمة «د» تحقق إنجازاً مهماً في مسيرتها لتطوير أحد أهم المشروعات الاقتصادية والتنموية في الدولة، وذلك عبر توفير شبكة سكك حديدية وطنية آمنة وحديثة ومستدامة تلبي الطموحات والتطلعات المستقبلية لدولتنا، وتدعم مكانتها لكونها جـزءاً من المنظومة اللوجستية وسلسلة التوريد الإقليمية والعالمية.

وستقوم الشبكة بمحاذاة الجبال الحجرية، بشحن ما يصل إلى مليوني حاوية شحن نمطية بطول 20 قدماً لدعم التجارة الدولية للإمارات العربية المتحدة.

يشار إلى أن شركة الاتحاد للقطارات وقّعت اتفاقية تعاقد للحزمة «أ» مـع تحالف شركة شاينا ستيت كونستراكشن انجينرنج كوربوريشن ميدل إيست، وشركة إس كي إنجينرنج آند كونستركشن، واتفاقية تعاقد للحزمتين «ب» و«ج» مع ائتلاف يضم شركة غنتوت للنقل والمقاولات العامة والشركة الصينية لتشييد السكك الحديدية، وذلك في إطار سعيها لإنجاز شبكة السكك الحديدية الوطنية التي يبلغ طولها 1200 كيلو متر، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من شبكة السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي.

على نحو متصل، أعلنت موانئ أبوظبي تخصيص استثمار بقيمة تناهز 4 مليارات درهم لأعمال توسعة مشروعين، حيث سيشهد ميناء خليفة في الإمارة توسعة الرصيف الجنوبي والمنطقة اللوجستية للميناء بقيمة 2,2 مليار درهم.

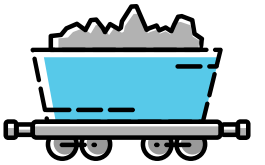

عند اكتمالها ستصبح شبكة السكك الحديدية الوطنية التي تمتد لمسافة 1200 كيلو متر، جزءاً لا يتجزأ من شبكة السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى لتوسعة الرصيف الجنوبي في الربع الأخير من العام الحالي، في حين سيتم استكمال المرحلة الثانية وأعمال التوسع في منطقة ميناء خليفة اللوجستية بحلول الربع الأول من عام 2021. وسيسهم المشروعان في توفير ما يزيد على 2800 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وأكثر من 3,2 مليارات درهم في إجمالي الناتج المحلي لإمارة أبوظبي بحلول عام 2025.

أما مشروع توسعة مرافئ أبوظبي الذي تبلغ تكلفته 1,6 مليار درهم، فسيؤدي إلى مضاعفة الطاقة الاستيعابية إلى 5 ملايين حاوية نمطية، وتتبوأ موقعاً بارزاً ضمن أكبر 40 محطة حاويات على مستوى العالم.

وفي شهر فبراير الماضي من العام الحالي، أرست شركة مُدن العقارية إحدى الشركات التابعة لشركة أبوظبي التنموية القابضة، المتخصصة في تنمية وتطوير المشروعات العقارية والسياحية والإسكانية، وبالتعاون مع هيئة أبوظبي للإسكان، أعمال البنية التحتية للمرحلتين الثانية والخامسة من مشروع جنوب مدينة الرياض بتكلفة 2,37 مليون درهم. وستخدم أعمال البنية التحتية عند انتهائها ما يزيد على 6000 قطعة أرض سكنية، وجامعة وغيرها من المنشآت في المدينة التي لا تبعد سوى 30 كيلومتراً عن العاصمة الإماراتية وتقع على مسافة قصيرة عن أبرز المعالم في أبوظبي.

واستهل ائتلاف الشركات العاملة على المشروع العام الماضي، الأعمال في مشروع مدينة الرياض الجنوبية الذي سيوفر 200 ألف وحدة سكنية عند اكتماله على مساحة تغطي 8 آلاف هكتار أو ما يعادل 85% من إجمالي مساحة جزيرة أبوظبي.

وقد تم منح الائتلاف عقد أعمال البنية التحتية للمرحلة الأولى في نهاية شهر سبتمبر من عام 2019 بقيمة 1,53 مليار درهم. وتسعى الشركة إلى طرح عقود للمرحلتين الثالثة والرابعة في النصف الثاني من العام الحالي.

الجدير بالذكر أنه من المتوقع الانتهاء من مشروع البنية التحتية بشكل كامل للمدينة بحلول نهاية عام 2023.

تأتي الأعمال التطويرية للبنية التحتية ضمن مرحلة مهمة لتعزيز تنمية وازدهار اقتصاد البلاد، ووفقاً للخطط المعتمدة، فإنه يتوقع أن تؤتي جهود أبوظبي بتطوير هذا القطاع ثمارها وتستمر على المدى الطويل.

«ضمن مسيرتنا لتطوير أحد أهم المشروعات الاقتصادية والتنموية في الدولة، نستمر في توفير شبكة سكك حديدية وطنية آمنة وحديثة ومستدامة تلبي الطموحات والتطلعات المستقبلية لدولتنا».

سمو الشيخ ذياب بن محمد بن زايد آل نهيان،
رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للقطارات

مد يد العون

صندوق أبوظبي للتنمية ومكتب أبوظبي للصادرات التابع له، يوفران الدعم اللازم لمختلف دول العالم بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

تأسس

صندوق أبوظبي للتنمية في شهر يوليو عام 1971، بوصفه جهة مستقلة ومؤسسة وطنية رائدة تابعة لحكومة أبوظبي، بغرض مد يد العون للدول الناشئة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الموارد المالية على شكل قروض ميسرة ومنح وأصول حكومية لتمويل المشروعات التنموية في تلك الدول.

وقد تضاعف رأسمال الصندوق على مدى العقود الأربعة الماضية من 500 مليون درهم ليصل إلى 16 مليار درهم، لمواكبة تطور نشاطاته التنموية. ويقود النجاح المبهر الذي يحققه الصندوق التزامه باستراتيجيته الممتدة من 2017 حتى 2021، والتي تهدف إلى تعزيز قدرته المؤسسية ودعم أدائه ومواكبة المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية التي تؤثر على أعماله التنموية. وتأتي استراتيجية الصندوق الحالية لتتوافق واستراتيجية أهداف الأمم المتحدة الـ 17 للتنمية المستدامة ورؤية الإمارات 2021 ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030.

على نحو متصل، يستمر صندوق أبوظبي للتنمية في تحقيق أرقام متنامية مع إعادة توزيع المساعدات المالية وانتهاء الأعمال في المشروعات القديمة. واحتفاء بمرور 48 عاماً على تأسيسه، أعلن الصندوق في شهر يوليو من عام 2019 عن تخصيص ما يصل إلى 92 مليار درهم لتمويل واستثمار مشروعات تنموية لصالح 90 دولة حول العالم، منها 46 مليار درهم إجمالي المنح الحكومية، و43 مليار درهم إجمالي القروض الميسرة، في حين تم تخصيص 3 مليارات درهم لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للسكان في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والسكن والمياه والري والزراعة والطاقة المتجددة في تلك الدول المستفيدة.

↑ قدم صندوق أبوظبي للتنمية مطلع العام الحالي، مستلزمات لدعم القطاع الزراعي في السودان بقيمة إجمالية وصلت إلى 40 مليون درهم.

يقول محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية: «يعمل صندوق أبوظبي للتنمية بوصفه شريكاً استراتيجياً مع حكومات الدول المستفيدة لدعم برامج التنمية وتحقيق الأهداف مع التركيز على تمويل المشروعات كافة التي من شأنها دعم البنية التحتية والارتقاء بالمستوى المعيشي في تلك الدول. ونحن ملتزمون في مسيرتنا النبيلة بدعم الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة».

يُذكر أن الصندوق بحلول شهر يوليو من عام 2019، موّل 129 مشروعاً تنموياً في القطاع التعليمي بقيمة إجمالية وصلت إلى 2,5 مليار درهم، استفادت منها 14 دولة نامية، حيث قامت برامج التمويل بالمساعدة في تأسيس ما يزيد على 40 مدرسة بهدف رفع مستوى التعليم والمساعدة في القضاء على الأمية. كما وفر الدعم المادي لما يناهز 35 جامعة وكلية لبناء المنشآت التعليمية وترميمها. إضافة إلى تطوير البنية التحتية والمعدات وآليات العمل تماشياً مع المعايير الدولي لتحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع وهو جودة التعليم. وفي شهر يناير من العام الحالي، أعلن الصندوق عن تخصيص 15 مليون دولار أميركي لتوفير المستلزمات المدرسية التي من شأنها دعم 400 ألف طالب في السودان.

وفي شهر مارس المنصرم، قدّم الصندوق مستلزمات لدعم القطاع الزراعي في السودان أيضاً، بقيمة إجمالية وصلت إلى 40 مليون درهم، ويشمل الدعم توفير تسعة ملايين كيس لتعبئة وتغليف المحاصيل والمنتجات الزراعية. تأتي هذه المساعدات في إطار الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة للحكومة السودانية لدعم القطاع الزراعي في البلاد.

أما على صعيد قطاع الرعاية الصحية، فقد موّل الصندوق نحو 78 مشروعاً متنوعاً واستثمر ما يصل إلى 4,1 مليارات درهم في 16 دولة حول العالم. وشملت الاستثمارات تشييد وبناء المستشفيات والمراكز العلاجية وتوفير المعدات الطبية والأدوية وتطبيق برامج الرعاية الصحية الوقائية. ويعكس اهتمام الصندوق في هذا القطاع سعيه لدعم الجهود الدولية لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثالث، وهو الرعاية الصحية والوقائية.

عــلاوةً على ذلــك أسهم الصندوق في تمويل 47 مشروعاً سكنياً بقيمة إجمالية بلغت 7,8 مليارات درهم، حيث قام الصندوق، وتماشياً مع أهدافه الشاملة للارتقاء بالمستوى المعيشي، بتدشين مشروعات سكنية شاملة ذات جودة عالية وفقاً لأعلى معايير الهندسة المعمارية والاستدامة، فضلاً عن ضمان توفير الخدمات الضرورية والبنية التحتية اللازمة، مثل ربط سلس بالطرق وجودة إمدادات المياه والكهرباء.

كما تم تمويل نحو 108 مشروعات في قطاع المياه، لدعم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، عبر توفير مياه صالحة للشرب وشبكات للصرف الصحي. وقد استفادت نحو 56 دولة حول العالم مما قيمته الإجمالية 8 مليارات درهم، شملت تشييد 63 سداً وتنفيذ 30 من شبكات مياه الشرب والري.

وأولــى الصندوق قطاع النقل والمواصلات أيضاً أهمية خاصة، حيث أسهمت جهود الصندوق التنموية في تمويل 95 مشروعاً بقيمة إجمالية وصلت إلى 14 مليار درهم استفادت منها 44 دولة. وفي الآونة الأخيرة، قام الصندوق بتقديم 191 مليون درهم لدعم أهداف المالديف الاستراتيجية التي شملت تدشين مطار مافارو الدولي الذي يعد محوراً مهماً للبلاد.

«سيعمل مكتب أبوظبي للصادرات في إطار أفضل الممارسات العالمية لتوسيع قاعدة السلع والخدمات التصديرية عبر تقديم تسهيلات التمويل والضمان لزيادة معدلات الصادرات الوطنية وفتح أسواق جديدة لها».

محمد سيف السويدي،
مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية

↓ قام صندوق أبوظبي للتنمية بتقديم 191 مليون درهم لدعم أهداف المالديف الاستراتيجية التي شملت تدشين مطار مافارو الدولي الذي يعد محوراً مهماً للبلاد.

إلى ذلك، وقّع صندوق أبوظبي للتنمية في شهر مارس من العام الحالي، اتفاقية مع حكومة المالديف لتطوير مشروعات البنية التحتية فيها بقيمة 184 مليون درهم.

كما خصص الصندوق تمويل 70 مشروعاً في قطاع الطاقة المتجددة من مصادر متنوعة، بقيمة 4,4 مليارات درهم. وتماشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أسهمت هذه المشروعات في إنتاج ما يزيد على 2625 ميغاواط من الطاقة المتجددة في 62 دولة حول العالم.

↑ يهدف مكتب أبوظبي للصادرات إلى زيادة معدلات الصادرات الوطنية وفتح أسواق جديدة لها.

وفي مطلع العام الحالي، وافق صندوق أبوظبي للتنمية على تخصيص ما يصل إلى 385 مليون درهم (ما يعادل 105 ملايين دولار أميركي) لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، وذلك ضمن الدورة التمويلية السابعة بالتعاون مع الجمعية العمومية للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا). فمنذ انطلاق برنامج الدورات التمويلية عام 2014، موّل الصندوق نحو 32 مشروعاً من مشروعات الطاقة المتجددة، استفادت منها دول مختلفة حول العالم، وغطت نحو 50% من إجمالي تكلفتها.

أما على صعيد الأعمال، فيتمتع الصندوق بحيازته أصول أسهم 13 شركة و4 صناديق أسهم خاصة في أفريقيا وأوروبا وآسيا. إضافة إلى تبنيه سياسة لتمويل الاستثمارات بالقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي إطار إسهاماته بتحقيق التنمية الاقتصادية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، قام الصندوق بتعديل نظام مناقصات مشروعات المنح لإعطاء الأفضلية للشركات الوطنية بنسبة 10%، ما أدى خلال السنوات العشر الأخيرة إلى توفير حجم أعمال للشركات الوطنية بقيمة 16,5 مليار درهم في 30 دولة حول العالم.

وأظهرت النتائج الحديثة للصندوق في شهر فبراير من العام الحالي، أنه قام بتمويل مشروعات في 94 دولة حول العالم بقيمة إجمالية وصلت إلى 102 مليار درهم.

وبعد إعلان سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي ونائب رئيس مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتنمية، شهد الصندوق على إطلاق مكتب أبوظبي للصادرات، حيث يأتي المكتب بكونه أفضلية استراتيجية للصندوق وبما يتوافق والعديد من المبادرات والخطط الطموحة، مثل رؤية الإمارات 2021 والرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030 ومئوية الإمارات 2071. وحيث تهدف جميع هذه المبادرات إلى تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق سياسة التنويع الاقتصادي.

كما يهدف المكتب إلى دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية من خلال مجموعة من برامج التمويل والضمانات للمشترين خارج البلاد من القطاعين العام والخاص، الساعين إلى استيراد السلع والخدمات من دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأعلن مكتب أبوظبي للصادرات في شهر مارس المنصرم، عن تخصيص 550 مليون درهم لتمويل المستوردين والمشترين من خارج الدولة لتمكينهم من شراء سلع أو خدمات إماراتية.

كما سيعمد المكتب إلى دعم الصادرات الوطنية وإدارة المخاطر التجارية التي يمكن أن تواجههم، الأمر الذي سيشجعهم على دخول أسواق جديدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وأوضح سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أن إطلاق مكتب أبوظبي للصادرات يشكل نقلة نوعية في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي ودعم الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر للدخل.

من جهته أكد محمد سيف السويدي، مدير عام صندوق أبوظبي للتنمية أن مكتب أبوظبي للصادرات يعمل في إطار أفضل الممارسات العالمية لتوسيع قاعدة السلع والخدمات التصديرية عبر تقديم تسهيلات التمويل والضمان لزيادة معدلات الصادرات الوطنية وفتح أسواق جديدة لها.

وتصل تمويلات «أبوظبي للصادرات» إلى 100% بحسب نوع التمويل المستخدم ومخاطر وطبيعة كل عمليه تصديرية. كما تتضمن شروط التمويل استيفاء شروط الجدارة الائتمانية وأن تكون السلعة أو الخدمة المراد تصديرها من منشأ إماراتي ولا تشمل خدمات المكتب صادرات النفط الخام.

يقول محمد سيف السويدي: «إن مكتب أبوظبي للصادرات يركز على تطوير مجموعة واسعة من المنتجات والمعدات المالية التي من شأنها أن تعزز تنافسية الصادرات الإماراتية في الأسواق الناشئة بأفريقيا وآسيا».

وأضاف: «تخصيص هذا التمويل لدعم صادرات الشركات الوطنية يشكل خطوة كبيرة وركيزة تأسيس مكتب أبوظبي للصادرات بهدف رفع حجم وقيمة الصادرات الإماراتية ودعم رؤية القيام باقتصاد متنوع مستدام».

وفي شهر فبراير الماضي أيضاً، وقّع مكتب أبوظبي للصادرات وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي اتفاقية تمكّن أعضاء الغرفة من الاستفادة من المنتجات المالية للمكتب واكتشاف الفرص التصديرية المؤاتية في الأسواق الدولية.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن كلاً من صندوق أبوظبي للتنمية ومكتب أبوظبي للصادرات يمضيان كتفاً بكتف لدعم التنمية حول العالم وتمكين القوى الناعمة والمساعدة في تحقيق فائدة مشتركة للمانح والمستفيد على حد سواء.

الاقتصاد الدائري..

العاصمة الإماراتية تكثف جهودها لحماية البيئة وتشجع مواطنيها على إعادة تدوير المنتجات ضمن خططها للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية واستدامة الطاقة وأمن المياه.

تمضي دولة الإمـارات العربية المتحدة قُدماً وبشكل متسارع نحو تبني مفهوم «الاقتصاد الدائري» لتحقيق النمو المستدام طويل الأمد وتعزيز مفهوم جودة الحياة الشاملة بين مواطنيها والمقيمين فيها على حد سـواء، عبر طرح المبادرات المبتكرة.

وقد أعلنت هيئة البيئة - أبوظبي مؤخراً عن إطلاق سياسة لخفض استهلاك المواد البلاستيكية وغير البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة تدريجياً وصولاً إلى حظر استخدام الأكياس البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة بحلول عام 2021، مع التركيز على منتجات يمكن إعادة تدويرها وتشجيع ممارسات أكثر استدامة بين أفراد المجتمع.

وتأتي هذه الاستراتيجية ضمن مبادرة برنامج غداً 21 الذي يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من النفايات ورفع مستوى الكفاءة.

جرى إعداد السياسة استناداً لأفضل الممارسات العالمية وبالتعاون مع 12 جهة حكومية وجمعية الإمارات للطبيعة والقطاع الخاص وست شركات كبرى منتجة للمواد البلاستيكية في الإمارة.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام) الرسمية، فإن السياسة الجديدة تهدف إلى تطوير تشريعات للحد من استخدام جميع المنتجات البلاستيكية في أبوظبي تدريجياً وخلال عدد من المراحل، مع توفير حوافز تستهدف مستهلكي الأكياس البلاستيكية المستخدمة لمرة واحـدة، ثم فرض رسوم على بعض المواد التي يتوافر لها بديل للحد من المنتجات البلاستيكية المستخدمة لمرة واحـدة، قبل فرض حظر استخدامها بشكل كامل.

وعلى ضوء دراسـات عالمية، قامت أبوظبي بتحديد 16 مادة بلاستيكية ينتهي بها المطاف في المحيطات والبحار ومجاري الأنهار، ما يؤدي إلى تدمير الموائل البحرية والحياة البرية. وتشمل هذه المنتجات الأكياس البلاستيكية والأكـواب وعبوات المشروبات وأدوات الطعام والأعواد البلاستيكية وحافظات الطعام.

علاوة على ذلك، قامت أبوظبي بطرح مبادرة لإعادة تدوير العبوات البلاستيكية في ربوع الإمارة لتعزيز هذه الجهود الحثيثة.

↑ قامت أبوظبي بطرح مبادرة لإعادة تدوير العبوات البلاستيكية في الإمارة.

وذكر الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة أن من بين 300 مليون طن من المنتجات البلاستيكية سنوياً، هنالك ما يصل إلى 8 ملايين طن ينتهي بها المطاف في المحيطات، ما يشكل 80% من النفايات والحطام البحري.

وأفاد الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة، بأن الكائنات البحرية تبتلع المهملات البلاستيكية وتؤثر عليها بشكل خطير، الأمر الذي يؤدي إلى ضررها أو موتها. كما يهدد التلوث البلاستيكي الأمن الغذائي وجودته وصحة الإنسان والسياحة البحرية، إلى جانب أنه يسهم في تغير المناخ.

في هذا السياق، تقول سعادة الدكتورة شيخة سالم الظاهري الأمين العام لهيئة البيئة - أبوظبي: «إن إطلاق هذه السياسة يعكس التزامنا التام تجاه الانتقال نحو نظام اقتصادي متطور يطبق منظور الاستدامة في إمارة أبوظبي، ويقلل من المخلفات ويحمي النظم البيئية الحيوية لدينا».

وأضافت: «من خلال إصدار هذه السياسة تكون إمارة أبوظبي قد انضمت إلى ما يزيد على 127 دولـة حول العالم اتخذت إجـراءات لحظر أو تقييد استخدام المواد البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة، وعليه وُضعت هذه السياسة تماشياً مع الخطط الوطنية والمعايير الدولية التي تضع الإمـارة في مسار ريادي بالعمل على خفض استخدام المواد البلاستيكية وغير البلاستيكية التي يمكن تلافيها وذلك بحلول عام 2021».

على نحو متصل، تسهم الشركات العاملة بأبوظبي في برنامج المنتجات البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة. ففي العام الماضي أعلنت الاتحاد للطيران، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، أنها سوف تصبح أول شركة طيران في المنطقة تقوم بتشغيل رحلة خالية من المواد البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة على متن الطائرة، وذلك في إطار جهودها لتعزيز الوعي بالآثار المترتبة على التلوث البلاستيكي. وغادرت الرحلة في 21 أبريل لتصل إلى بريسبين في أستراليا بالتزامن مع احتفالات يوم الأرض. في هذا الصدد، يقول سعادة محمد مبارك فاضل المزروعي، رئيس مجلس إدارة مجموعة الاتحاد للطيران: «تمثل هذه الخطوة امتداداً للجهود البيئية الرائدة لمجموعة الاتحاد للطيران. ويأتي استهلالنا لعام 2019 برحلة تم تشغيلها بالوقود الحيوي المستدام الذي تم إنتاجه محلياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم إطلاقنا لهذه الرحلة الخالية من المواد البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة بمثابة شهادة دامغة على التزامنا بقيادة جهود التغيير الفعال نحو الاستدامة».

إضافة إلى ذلك، تهدف الشركة إلى خفض استهلاكها من المواد البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة بنسبة 80% بحلول نهاية عام 2022.

من ناحية أخرى، أجازت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي تداول المنشآت الصناعية المرخصة على مستوى الإمـارة المواد الصناعية الثانوية الناتجة عن عمليات التصنيع، عبر إعادة إدخالها ضمن عملياتها الإنتاجية من خلال إضافة خطوط إنتاج لهذا الغرض، أو بيعها لمنشآت صناعية في الإمارة للاستفادة منها بوصفها مواد أولية. ولا تقتصر هذه المبادرة على الحد من إنفاق المنشآت الصناعية فقط، بل أيضاً الإسهام في الحد من النفايات الصناعية.

سعادة الدكتورة شيخة سالم الظاهري،
الأمين العام لهيئة البيئة – أبوظبي

↓ تعاونت «بيئة» مع شركة يونيليفر الخليج لتطوير نظام متكامل لإدارة إعادة تدوير البلاستيك.

وفي شهر يناير مطلع العام الحالي، تعاونت «بيئة»، الشركة المتخصصة في مجال الاستدامة بأبوظبي، مع شركة يونيليفر الخليج المتخصصة في مجال منتجات العناية الشخصية والتجميل والرعاية المنزلية والأطعمة والمرطبات، لتطوير نظام متكامل لإدارة إعـادة تدوير البلاستيك من خلال خطط طموحة لمحطات إعادة التدوير في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبموجب هذه الاتفاقية سوف يتسنى للشركتين استكشاف طرق استخدام آلات استعادة المواد للمساعدة في جمع النفايات البلاستيكية.

علاوة على ذلك، ستجري شركتا «بيئة» و«يونيليفر» أيضاً، دراسـات جـدوى للاستثمار المشترك في منشأة جديدة لإعادة تدوير البلاستيك مع القدرة على إعادة تدوير النفايات البلاستيكية وإنتاج 14400 طن سنوياً من البولي إيثلين عالي الكثافة والبولي بروبلين المعاد تدويرهما. كما ستتمكن «يونيليفر» من شراء الراتنجات المنتجة بعد الاستهلاك لتضمينها في عبوات منتجاتها.

هذه الشراكة من شأنها أن تسهم في مساعدة دولة الإمارات العربية المتحدة على تحقيق أهداف تحويل مسار النفايات بعيداً عن المكبات، ومن ناحية أخرى تدعم التزام «يونيليفر» بأهداف الاستدامة والحد من النفايات البلاستيكية وتبني نموذج «الاقتصاد الدائري» للمنتجات البلاستيكية.

الاقتصاد الدائري

تأتي استراتيجية إعادة التدوير ضمن جهود إمارة أبوظبي بتبني «الاقتصاد الدائري»، وهو حِراك عالمي يشهد انتشاراً واسعاً. ووفقاً لمنتدى الاقتصاد العالمي، فإن الاقتصاد الدائري هو نظام صناعي معزز ومنعش للطبيعة.

وجاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الصادر العام الماضي، أن منهجية الاقتصاد الدائري تعتمد مبدأ إعادة تدوير المواد المستخدمة والانتقال نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والحد من استخدام المواد الكيميائية السامة. إضافة إلى الحد من النفايات، وذلك من خلال تصميم منتجات وأنظمة ونماذج لأعمال متطورة تقوم على الاستدامة.

وبتبني هذا النهج، فإننا سنشهد منتجات قليلة للغاية ينتهي بها المطاف في النفايات. كما يسهم في الابتعاد عن النهج الاقتصادي الحالي الذي يقوم على «الأخذ – الصنع – الصرف».

وذكر تقرير المنتدى أيضاً، أن من شأن الاقتصاد الدائري أن يحفز الابتكار ويوفر فرص عمل وينمي الاقتصاد بشكل أكبر من ذي قبل، حيث تقدر الفرص بتريليون دولار أميركي.

وفي مطلع العام الحالي، قامت الحكومة الإماراتية بإطلاق مشروع «الهوية البيئية الإماراتية» الذي يهدف إلى العناية وحماية البيئة والحد من النفايات ودعم كفاءة الاقتصاد وإيجاد معدل قياس محدد للبصمة البيئية للأفراد على مستوى الدولة ضمن عدد من السياسات والجهود.

ويُطبق المشروع على مجموعة من المراحل تشمل قياس نسب ومعدلات استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي وانبعاثات السيارات وإنتاج النفايات في ثلاثة مجمعات سكنية منها مجمع الجولف في أبوظبي.

إلى ذلك، يقول معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة: «تم اختيار مشروع الهوية البيئية الإماراتية من بين مجموعة من المشروعات المهمة التي تصب في تعزيز تحقيق الاستدامة، وذلك نظراً لأهميته المتمثلة في العمل على إيجاد قاعدة بيانات تحليلية متكاملة حول البصمة البيئية للأفراد على مستوى الدولة، والتي ستعزز بدورها من عملية صناعة القرار ورسم السياسات المستقبلية لرفع الوعي العام بسلوكيات الاستهلاك «المستدام».

وأضاف معاليه: «نتائج هذا المشروع ستسهم بشكل كبير في دعم مسيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتطبيق منظومة الاقتصاد الدائري».

معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي،
وزير التغير المناخي والبيئة

المؤشرات التنافسية البيئية لدولة الإمارات

الشبكة العالمية للبصمة البيئية
قُدِّرت البصمة البيئية للدولة بـ 8,92 هكتار/ نسمة وتعد من أكبر النسب عالمياً.
ما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة عالمياً.

تقرير مؤشر الازدهار من معهد لوجاتم
تحتل الإمارات المرتبة 39 بين 149 دولة بحسب تقرير لوجاتم. والمرتبة 50 بين 149 دولة في محور البيئة الطبيعية.

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر
تحتل الإمارات المرتبة 55 بين 156 دولة.

مؤشر التنافسية العالمية يقيس القدرة التنافسية للاقتصاد
تحتل دولة الإمارات المرتبة 25 بين 140 دولة.

مؤشر التحول BTI
تحتل الإمارات المرتبة 52 بين 129 دولة.

المصدر: وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي.. قلب السعادة النابض

مركز أبوظبي ضمن تقرير السعادة العالمي الأخير يعكس مكانتها الريادية على الصعيد الدولي.

احتلت أبوظبي مكانة ريادية في تقرير السعادة العالمي 2020، إذ تبوأت المركز الأول عربياً في مؤشر السعادة والراحة. كما تقدمت الإمارة على عدد كبير من المدن حول العالم، وصعدت إلى المركز 35 من بين 186 مدينة. وحسب التقرير جاءت أبوظبي متقدمة أربعة مراكز عن شقيقتها إمارة دبي، في وقت استمرت به دولة الإمارات العربية المتحدة في ريادة المشهد العالمي وتفوقت على عدد من الدول والاقتصادات المتقدمة حول العالم، وحلّت بالمركز 21 في التقرير الذي شمل سعادة الأفراد في 156 دولة.

في هذا الشأن، يقول معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي: «إن تصدر إمارة أبوظبي المركز الأول عربياً في مؤشر السعادة والراحة ضمن تقرير السعادة العالمي 2020 يؤكد مكانتها عالمياً وثقة المجتمع المحلي، وذلك انطلاقاً من المساعي والجهود الحثيثة التي تقوم بها قيادة وحكومة الإمارة الرشيدة بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة في سبيل تعزيز سعادة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة لزيادة رفاهية الأفراد وضمان حصولهم على مستوى حياة كريمة بما يعزز مكانتها ضمن الوجهات العالمية الأفضل للعيش والعمل والترفيه».

يُذكر أن هذا التقرير يصدر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع استطلاع غالوب العالمي سنوياً. ويتناول التقرير الذي جاء في نسخته الثامنة، حيثيات القياس والرفاهية الذاتية واستخدام مقاييس الاستطلاع حول تقييم الحياة وأنماطها في ما يزيد على 150 دولة.

كما يوفر التقرير السنوي وسيلة للتعرف إلى متطلبات العاملين، ما يشكل أداة إضافية للحكومات والشركات والمجتمعات المدنية لاستقاء المعلومات المطلوبة ومساعدتهم على تعزيز مستوى سعادة الأفراد وإلهامهم في البحث عن طرق وأفكار جديدة مبتكرة لزيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاهية في المجتمعات المختلفة.

ومع هجرة سكان العالم في الوقت الراهن للعيش في مختلف المدن الرئيسة، إلى جانب توقعات نمو هذا العدد إلى الثلثين بحلول منتصف القرن، فإن دراسة توازن جودة الحياة تعد أمراً غاية في الأهمية.

يشار إلى أن المدن تعد مركزاً لقوة اقتصاد الدول، حيث إن 80% من إجمالي الناتج المحلي حول العالم يتم داخل المدن.

وشمل تقرير السعادة العالمي 2020 دراسة تناولت العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة. وأظهرت البيانات التي شملت مقارنة تحليلية بين الدول المدرجة في مؤشر السعادة العالمية ومؤشر أهداف التنمية المستدامة، علاقة مباشرة بين الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومستويات السعادة التي يتناولها التقرير. ويعد مؤشر أهداف التنمية المستدامة مقياساً عالمياً يتابع جهود الدول واستعدادها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعروفة أيضاً بالأجندة العالمية 2030 وعددها 17.

↓ ممشى القرم في أبوظبي. وقد جاء في تقرير السعادة العالمي أن البيئة الطبيعية الصحية تلعب دوراً محورياً في رفع مستويات السعادة وجودة الحياة.

وقد أكد معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي أهمية هـذا التصنيف بكونه دليلاً إضافياً وشهادة عالمية على تقدم أبوظبي على المستويين الإقليمي والعالمي وقدرتها على القيام بدور بارز في رفع مستوى السعادة والرفاهية في المجتمع، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة والتي تضمنتها أجندة الاستدامة العالمية.

وفي دراسة أخرى تضمنها تقرير العام، أظهرت أن البيئة الطبيعية الصحية تلعب دوراً محورياً في رفع مستويات السعادة وجودة الحياة.

ففي شهر يناير مطلع العام الحالي، تم افتتاح ممشى القرم أمام العامة لتمكين الزوار من استكشاف روعة أشجار القرم التي تشتهر بها إمارة أبوظبي التي تعد أحد أشهر المعالم البيئية في العاصمة الإماراتية، وعلى ممرات مخصصة للمشي.

إلى ذلك، تستمر الإمارات العربية المتحدة بوجه عام، وأبوظبي بوجه خاص في استقطاب العمالة الأجنبية، فوفقاً لتقرير بنك HSBC السنوي للعمالة الأجنبية. جاءت الدولة ضمن أبرز 10 دول في العالم للعيش والعمل، حيث حلت البلاد في المركز التاسع عالمياً وتقدمت بمركز واحد، مقارنة بتقرير العام الماضي.

ووفقاً للاستبيان السنوي لآراء المغتربين من بنك HSBC) HSBC Expat Explorer)، كان تطور المسيرة المهنية والأمن المالي ومناسبة المكان لتربية الأطفال، العوامل الأكبر التي شهدت إيجابية من المغتربين المقيمين في الإمارات العربية المتحدة، حيث ذكر 62% من المغتربين الشباب أن تطور المسيرة المهنية هو السبب الرئيس للانتقال إلى الدولة، النتيجة التي تفوق المستوى العالمي بـ 15 نقطة. كما أفاد 35% من الشباب المغتربين أيضاً، بأن انتقالهم للعيش والعمل يعود إلى سرعة الارتقاء بالسلم الوظيفي، مقارنةً ببلادهم. في حين ذكر 83% من المغتربين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، أنهم يشعرون بأمان أكثر، مقارنةً ببلادهم ومقارنةً بـ 48% من المغتربين حول العالم.

وفي وقت إصدار التقرير، أوضح مروان هادي، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات العربية المتحدة لدى بنك HSBC، أنه على الرغم من العائد المادي والتطور الوظيفي اللذين يعدان العاملين الرئيسين لاستقطاب المغتربين إلى البلاد، إلا أن جودة الحياة المرموقة والبيئة الآمنة هما اللذان يبقيان المغتربين هنا.

وقد حافظت الدولة في العام الماضي، على مركزها ضمن مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي بوصفها أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم العربي، وحلت بالمركز 25 من بين 141 دولة شملها المؤشر وتتفوق بذلك على اقتصادات عالمية بارزة، مثل الصين وماليزيا والمملكة العربية السعودية والمكسيك. كما تقدمت الدولة مركزين بعد أن كانت في المركز 27 عام 2018، وانعكس هذا التقدم في إطلاق السلطات عدداً من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة والحزم التحفيزية لتيسير قيام الأعمال في الإمارات العربية المتحدة.

وسلط استطلاع المنتدى الاقتصادي العالمي الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز ثقافة إطلاق الأعمال في البلاد وعوائدها على الاقتصاد المحلي، حيث حلت الإمارات العربية المتحدة بالمركز الثامن ضمن مؤشر ثقافة ريادة الأعمال، في حين حلت بالمراكز العشرة الأولى في مؤشر نمو الشركات المبتكرة وتقبل الشركات للأفكار المبتكرة والسلوك تجاه مخاطر ريادة الأعمال.

كما كانت النتائج مبهرة على صعيد مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2019 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، حيث تبوأت الدولة المركز 12 في مؤشر سهولة الأعمال الذي تضمن63 دولة.

علاوة على ذلك، جاءت الإمارات العربية المتحدة ضمن محور التكنولوجيا بالمركز الثاني والجاهزية للمستقبل بالمركز التاسع والمواهب بالمركز الخامس ومرونة الأعمال بالمركز الرابع، لتتقدم على كل من المملكة المتحدة وألمانيا وكندا وأستراليا وتحقق نتائج أفضل، مقارنة بعام 2018.

وقد حلت الدولة بالمركز ١١ في تقرير البنك الدولي لعام 2019 الذي يقيس أداء 190 دولة حول العالم ضمن مؤشر سهولة قيام الأعمال.

مما لا شك فيه أن دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي تتخذان خطوات كبيرة وتسعيان لضمان ترسيخ مكانتهما الرائدة ضمن أفضل وجهات العالم للعيش والعمل.

«تسهم المساعي والجهود الحثيثة في تعزيز سعادة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة بما يعزز مكانة أبوظبي ضمن الوجهات العالمية الأفضل للعيش والعمل والترفيه».

معالي محمد علي محمد الشرفاء الحمادي،
رئيس دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي

تبوأت أبوظبي المركز

الـ 35

من بين 186 مدينة حول العالم ضمن تقرير السعادة العالمي

الاستثمار الأمثل للوقت والموارد

التزام الإمارات العربية المتحدة بانتهاج الطاقة الخضراء يشهد قفزة نوعية مع خطط لتطوير محطتين جديدتين لتحويل النفايات إلى طاقة (WtE).

تبذل الحكومة الإماراتية جهوداً حثيثة في العمل من أجل المحافظة على البيئة والمناخ، وأصبحت تشكل أنموذجاً عالمياً يُحتذى في هذا الشأن، في ظل توجيهات ورؤية القيادة الرشيدة، وما تمتلكه من رصيد في هذا المجال حتى الوقت الراهن، يمثل خطوة ضمن مسيرتها لتحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

في هذا السياق، تم الإعلان مؤخراً عن محطتين جديدتين صديقتين للبيئة، حيث وقّعت مؤسسة أبوظبي للطاقة، من خلال شركة مياه وكهرباء الإمارات، مذكرة تفاهم مع مركز أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير)، بهدف إنشاء محطتين لتحويل النفايات إلى طاقة خضراء في كل من أبوظبي والعين.

وتكمن آلية تحويل النفايات إلى طاقة في توليد الطاقة على شكل كهرباء أو حرارة من عملية المعالجة الرئيسة للنفايات أو عملية تحويلها إلى مصدر طاقة. ومن شأن هاتين المحطتين التركيز على تحويل ما يقارب 1,5 مليون طن سنوياً من النفايات إلى طاقة كهربائية، حيث ستعمدان إلى تقنية الحرق المتقدمة لتحويل نفايات البلدية الصلبة إلى كهرباء عبر مجموعة من المولدات تعمل بواسطة توربينات بخارية عالية الكفاءة. وستتم معالجة الرماد الناجم عن هذه العملية وإعادة تدويره إلى مادة قابلة لإعادة الاستخدام.

وعلى الرغم من الغازات الدفيئة الناتجة عن تحويل النفايات إلى طاقة، إلا أن مستويات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة لا تزال أقل بكثير، مقارنة بانتهاء النفايات في المكبات، حيث من المتوقع أن تسهم هاتان المحطتان في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بنحو 5 ملايين طن سنوياً، أي ما يعادل إزالة أكثر من نصف مليون سيارة عن الطريق.

يتوقع أن تبلغ قدرة المحطة الأولى التي سيتم بناؤها بمدينة أبوظبي الصناعية (أيكاد) في منطقة المصفح، ما يقارب 900 ألف طن من النفايات، وإنتاج 90 ميغاواط كحد أقصى من الكهرباء سنوياً، وهو ما يعادل توفير الطاقة الكهربائية لنحو 22,5 ألف منزل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يجعلها واحدة من أكبر منشآت تحويل النفايات إلى طاقة في منطقة الشرق الأوسط.

في حين سيتم تشييد المحطة الثانية في مدينة العين، ويتوقع أن تصل قدرتها إلى نحو 600 ألف طن من

«ستقلل محطتا تحويل النفايات إلى طاقة المقترحتان من تأثير النفايات على البيئة وصحة الإنسان، ما يسهم في تسريع مسيرة الاستدامة في قطاع المياه والكهرباء».

جاسم حسين ثابت،
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمؤسسة أبوظبي للطاقة

بقعة ضوء على محطتي تحويل النفايات إلى طاقة الجديدتين في الإمارات

أبوظبي

إحدى أكبر منشآت توليد الطاقة من النفايات في المنطقة

بقدرة معالجة متوقعة تصل لغاية

900 ألف

طن من النفايات سنوياً

الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

بما يقارب

1,5 مليون

طن سنوياً

ما يعادل إزالة أكثر من

300 ألف

سيارة عن الطريق

إنتاج ما يقارب

90 ميغاواط

من الكهرباء سنوياً

ما يعادل الطاقة الكهربائية اللازمة لـ

22,5 ألف

منزل في دولة الإمارات العربية المتحدة

العين

بقدرة معالجة متوقعة تصل لغاية

600 ألف

طن من النفايات سنوياً

الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

بما يقارب

مليون

طن سنوياً

ما يعادل إزالة أكثر من

200 ألف

سيارة عن الطريق

إنتاج ما يقارب

60 ميغاواط

من الكهرباء سنوياً

ما يعادل الطاقة الكهربائية اللازمة لـ

15 ألف

منزل في دولة الإمارات العربية المتحدة

تحويل ما يقارب **1,5 مليون** طن سنوياً من النفايات البلدية إلى طاقة

المصدر: مؤسسة أبوظبي للطاقة و«مدوير»

النفايات، وإنتاج ما يقارب 60 ميغاواط كحد أقصى من الكهرباء سنوياً، وهو ما يعادل توفير الطاقة الكهربائية لما يناهز 15 ألف منزل.

وسوف يتم دعوة شركات القطاع الخاص لتقديم مقترحات لتصميم وبناء وتمويل وتشغيل وصيانة المحطتين المذكورتين اللتين سيتم إنشاؤهما حسب نظام منتجي الطاقة المستقلين في منشآت الطاقة بإمارة أبوظبي، والذي تم اعتماده منذ عام 1998.

يقول جاسم حسين ثابت، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمؤسسة أبوظبي للطاقة: «يشكل توقيع مذكرة التفاهم خطوة مهمّة في إطار جهود إمارة أبوظبي الرامية لتحقيق رؤية الإمارات 2021 التي تهدف لتحويل 75% من النفايات إلى طاقة عوضاً عن طمرها».

وأضاف: «ستقلل هاتان المحطتان المقترحتان من تأثير النفايات على البيئة وصحة الإنسان، ما يسهم في تسريع مسيرة الاستدامة في قطاع المياه والكهرباء».

وبموجب اتفاقية طويلة الأجل لشراء الطاقة، ستكون شركة مياه وكهرباء الإمارات، الجهة التي ستحصل على الكهرباء، بينما يقوم مركز أبوظبي لإدارة النفايات «تدوير» بتوفير المواد الأولية بموجب اتفاقية طويلة الأجل لتوريد النفايات.

من ناحيته، أوضح سعادة الدكتور سالم خلفان الكعبي، مدير عام مركز أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير)، أن هذه الاتفاقية تتماشى وجهود «تدوير» المستمرة نحو تشجيع الحلول الصديقة للبيئة والقابلة للتطبيق تجارياً لمواجهة التحديات التي تفرضها معالجة كميات كبيرة من النفايات وتحويلها عن المطامر.

↑ معهد مصدر في أبوظبي.

↖ عثمان جمعة آل علي، الرئيس التنفيذي لشركة مياه وكهرباء الإمارات.

أما عثمان جمعة آل علي، الرئيس التنفيذي لشركة مياه وكهرباء الإمارات، فقد أفاد بأن هذا المشروع سيكون بمثابة نموذج يُحتذى على مستوى المنطقة، من حيث تطوير مرافق تحويل النفايات إلى طاقة، وتطبيق أنظمة مستدامة لإدارة النفايات.

يُذكر أنه في شهر سبتمبر من عام 2016، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة اتفاقية باريس للمناخ الهادفة إلى الحد من التغير المناخي وتمكين واستشراف الجهود المكثفة والاستثمارات اللازمة لمستقبل مستدام ذات معدلات منخفضة من ثاني أكسيد الكربون. وعلى الرغم

من أن الدولة تعد صاحبة سابع أكبر احتياطي نفط في العالم، إلا أنها ركزت ومنذ وقت طويل، على مستقبل ما بعد حقبة البترول، عبر الاستثمار في صناعات مستقبلية وحديثة تقوم على المعرفة لدعم الاقتصادي المحلي، على سبيل المثال «معهد مصدر» الذي يعد أول مؤسسة بحثية في منطقة الخليج متخصصة في الطاقة المتطورة والتكنولوجيا المستدامة.

إلى ذلك، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة رائدةً إقليمياً في تطوير وتدشين مصادر الطاقة النظيفة، وانعكس ذلك في المشروعات الريادية والسياسات المتخصصة في قطاع الطاقة المتجددة والنووية والمحافظة على موارد المياه والكهرباء. إضافة إلى كونها ستصبح الأولى في المنطقة التي تعتمد الطاقة النظيفة في توليد 24% من احتياجاتها بحلول عام 2021.

وفي إطار حرصها على استشراف مستقبل مستدام، أطلقت الدولة استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 لضمان تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية، ورفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي من الطاقة النظيفة، بقيمة استثمارية تصل إلى 600 مليار درهم.

وتستهدف هذه الاستراتيجية مزيجاً من الطاقة المتجددة والنووية والأحفورية على شكل 44% من الطاقة النظيفة، و38% من الغاز، و12% من الفحم النظيف، و6% من الطاقة النووية.

وفي السياق ذاته، تحتفي محطة شمس التي تعد إحدى كبرى المحطات لتوليد الطاقة الشمسية في العالم، بمرور 7 أعوام على تدشينها، حيث تبلغ القدرة الإنتاجية للمحطة المملوكة لشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، وشركة توتال، وصندوق المعاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي التي تديرها شركة شمس للطاقة، 100 ميجاواط، والتي تقوم بدور مهم ومحوري في رسم ملامح قطاع الطاقة المتجددة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتقوم محطة شمس الكائنة في منطقة الظفرة التي لا تبعد سوى 120 كيلومتراً خارج مدينة أبوظبي وتغطي مساحة 2,5 كيلومتر مربع تشمل 258 ألف مرآة من عاكسات القطع المكافئ، بتزويد أكثر من 20 ألف منزل في أبوظبي باحتياجاتها من الكهرباء على مدار العام.

↓↑ محطة شمس للطاقة الشمسية.

كما تسهم المحطة في تقليص انبعاث 175 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

مما لا شك فيه أن المشروع الذي تبلغ كلفته الإجمالية 600 مليون دولار أميركي، قد مهد الطريق لعدد من مشروعات الطاقة النظيفة الطموحة، منها محطة نور أبوظبي التي تعد أكبر محطة مستقلة للطاقة الشمسية في العالم، ومجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بإمارة دبي.

في هذا الشأن، أعرب ماجد العوضي، مدير عام شركة شمس للطاقة، عن فخره وسعادته بنجاح هذا المشروع الطموح الذي مضت سبعة أعوام على تشغيله ونحو عشرة أعوام على إطلاقه، حيث يقول: «بفضل توجيهات القيادة الرشيدة للاستثمار في هذا المشروع الاستراتيجي، تعد الإمارات الأولى على مستوى المنطقة ومن الأوائل في العالم التي أولت أهمية لتعزيز الاعتماد على الطاقة النظيفة وترسيخ الاستدامة وتنويع مجالات التنمية».

كما أفاد عبدالعزيز المهيري، مدير محطة في شركة شمس للطاقة، بأن محطات الطاقة الشمسية تقوم اليوم بدور بارز في تعزيز مزيج الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن محطة شمس فخورة بكونها أول المساهمين في هذا القطاع.

↑ معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير دولة والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (مجموعة أدنوك) ورئيس مجلس إدارة «مصدر»، وهو يلقي كلمته الافتتاحية خلال مؤتمر أسبوع أبوظبي للاستدامة.

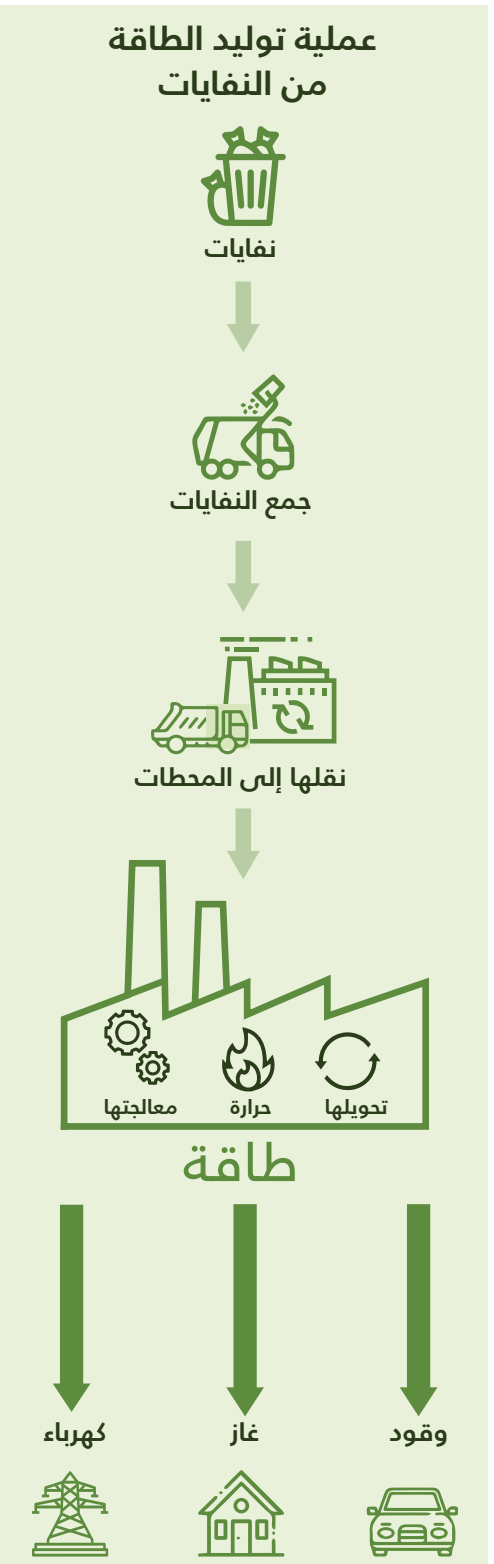

علاوة على ذلك، تسهم دولة الإمارات العربية المتحدة وعاصمتها أبوظبي بشكل مهم ومحوري في الارتقاء بالاستدامة على المستوى العالمي. فمنذ تدشينه للمرة الأولى عام 2008، أصبح أسبوع أبوظبي للاستدامة لاعباً بارزاً في الارتقاء وتنمية الاستدامة وتذليل الصعاب ومواجهة تحديات التغير المناخي. وحقق الحدث في نسخته عام 2020 نجاحاً آخر مبهراً، عبر استقطاب عدد من قادة العالم والرؤساء ومسؤولي الحكومات ورواد الأعمال للمشاركة فيه.

واحتضن أسبوع أبوظبي للاستدامة على مدى يومين، قمة مستقبل الاستدامة التي استقبلت ما يزيد على ألف من أعضاء الوفود و90 من قادة الفكر والمبدعين العالميين من 45 دولة، حيث انعقدت القمة تحت شعار «إعادة التفكير عالمياً في الاستهلاك والإنتاج والاستثمار»، وتم تشكيلها من خلال أربعة أركان رئيسة؛ مراكز الثقل الجديدة، ونماذج الإنتاج الجديدة، ونماذج الاستهلاك الجديدة، ونماذج الاستثمار الجديدة.

يقول محمد جميل الرمحي، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر» التي استضافت الحدث بالتعاون مع دائرة الطاقة في أبوظبي لكونها الشريك الرئيس وسوق أبوظبي العالمي بوصفها الشريك المالي للاستدامة: «بلغت قمة مستقبل الاستدامة آفاقاً جديدة في مستوى المتحدثين والموفدين وأعدادهم»، مشيراً إلى أنها تجمع قادة عالميين من جهات حكومية وشركات ومؤسسات مالية وجهات ابتكار، للنظر في فرص تسريع التنمية المستدامة.

وأضاف الرمحي: «بفضل شركائه، تمكن أسبوع أبوظبي للاستدامة من بلوغ آفاق فاقت الطاقة المتجددة ليسلط الضوء على مختلف أطراف التنمية المستدامة وتحفيز المناقشات وتمكين المبادرات الراسخة لمواجهة تحديات الاستدامة العالمية».

وهكذا، لا تنفك الحكومة الإماراتية تواصل جهودها بخطى متسارعة في توفير مستقبل مستدام وبيئة خضراء، بما يحقق الرخاء والرفاهية لأبنائها والأجيال القادمة.

إثيوبيا.. بوابة الإمارات إلى السوق الأفريقية

بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، تركز إثيوبيا على وضع أسس راسخة ذات سياسات مُحكمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شهدت إثيوبيا الواقعة شرق القارة السمراء منعطفاً حـاداً في استراتيجيتها، إذ كانت أسرع الاقتصادات نمواً في العالم على مدار العقد الماضي. فوفقاً لصندوق النقد الدولي ارتفعت وتيرة النمو بمعدل سنوي وصل إلى 10%. وقد شهد نصيب الفرد في إثيوبيا منذ عام 1990 زيادة بنسبة وصلت إلى 200%، في حين شهدت مؤشرات تنموية أخرى تحسناً ملحوظاً، وقفز متوسط العمر المتوقع نحو 10 سنوات، فضلاً عن انحدار وفيات الرضع والأطفال. وفي الوقت نفسه، تمكنت إثيوبيا من المحافظة على توزيع عادل للدخل نسبياً، وجاء ذلك نتيجة لتنامي حركة الاستثمارات العامة في البنية التحتية والدعم المالي من قِبَل مقرضين في الخارج.

واستمر معدل النمو مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 9% خلال العام المالي 2018 - 2019، مدعوماً بنمو قطاعي الصناعة والخدمات وازدهار قطاع الطيران. كما قامت الجمهورية بتعزيز صادراتها الزراعية والتعدين والصناعية والسياحية والمعادن، لترسيخ أسس الاقتصاد المتنوع.

ومع تعداد سكاني يزيد على 105 ملايين نسمة في البلاد، تحتاج الدولة إلى بنية تحتية بمعايير عالمية لتحقيق مسيرة التنمية الاقتصادية. ولهذا الغرض، وافق صندوق النقد الدولي في أواخر العام الماضي على برنامج لتمويل منشآت بقيمة 2,9 مليار دولار أميركي بهدف مساعدة إثيوبيا في تحقيق خطة الإصلاح الاقتصادي المحلي الخاصة بها.

ويستهدف البرنامج معالجة نقص العملات الأجنبية في البلاد بشكل دائم، الأمر الذي يُثقل كاهل الاقتصاد بالجمهورية. إضافة إلى الاختلالات الخارجية وإصلاح المؤسسات المملوكة من قِبلها وخفض الديون وحماية الاستقرار المالي لتعزيز الإيرادات المحلية.

وأفاد صندوق النقدي الدولي، بأن الخطة تقوم على إصلاحات سابقة أعلنت عنها الحكومة، مثل إجراءات خصخصة الشركات، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاعات كانت حكراً على الحكومة.

كما تشمل الإصلاحات الهيكلية المتوخاة في الخطة الجاري تنفيذها في الوقت الراهن، فتح قطاع الاتصالات، وزراعة السكر، وتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار وطرح تدابير تدريجية للتخلص من القيود على القطاع المالي.

علاوة على ذلك، انتهجت البلاد الإصلاح السياسي المرافق لعملية الإصلاح الاقتصادي الذي يعد ضرورياً لضمان استمرار إثيوبيا في طريقها الصحيح. وبالفعل، عمدت إثيوبيا في عام 2018 إلى وضع حد للنزاع الطويل بينها وجمهورية إريتريا المجاورة وعقدت اتفاقية سلام معها، وذلك بفضل جهود المملكة العربية السعودية.

وقد أشاد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بعقد الاتفاقية آنذاك، وقال: «يتوج اتفاق جدة للسلام عدداً من الخطوات الإيجابية وجهود إنهاء الصراع بين البلدين،

↑ مجلس الإمارات وإثيوبيا لاستشارات الأعمال.

ويعد انتصاراً لدبلوماسية السلام التي تقودها المملكة العربية السعودية».

كما ثمن سموه دور وجهود خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في تكريس الأمن والاستقرار والسلام في القرن الأفريقي.

ومع عودة الاستقرار والسلام إلى البلاد، تمكنت السلطات الإثيوبية من التركيز على رفع جودة حياة ورفاهية شعبها.

العلاقات التجارية

وفقاً لبيانات مركز التجارة الدولي، قفز إجمالي الصادرات الإثيوبية من 1,6 مليار دولار أميركي قبل عقد من الزمن ليصل إلى 2,86 مليار دولار أميركي في عام 2018. وتشمل أبرز الصادرات القهوة والشاي وزيت البذور والخضراوات والآلات.

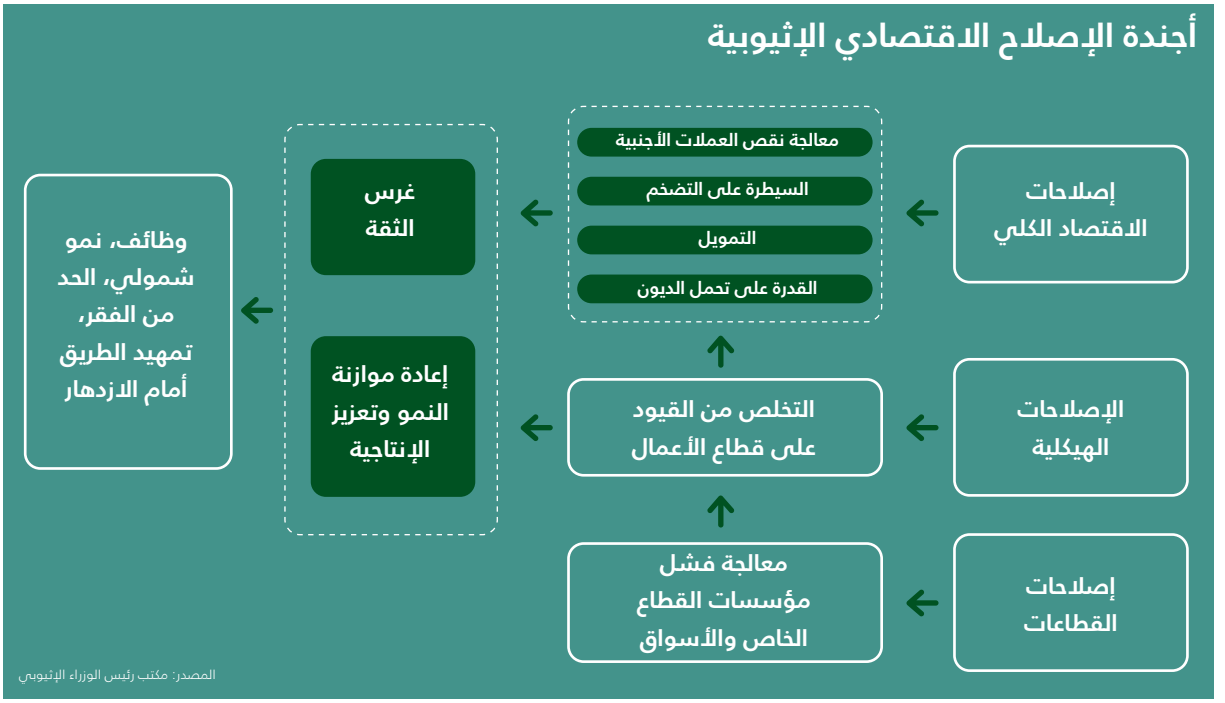

كما بلغت صادرات إثيوبيا إلى الإمارات العربية المتحدة نحو 127,6 مليون دولار أميركي، مقارنة بوارداتها من الدولة التي بلغت 260,5 مليون دولار أميركي في نهاية عام 2017، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتوافرة. وتشمل صادرات الإمارات العربية المتحدة الرئيسة إلى إثيوبيا البترول وزيت النخيل والبلاستيك.

إلى ذلك، تقوم الإمارات العربية المتحدة بدور محوري ومهم في تطوير مختلف القطاعات بإثيوبيا. ففي عام 2018، قام صندوق أبوظبي للتنمية بتخصيص 11 مليار درهم (3 مليارات دولار أميركي) للحكومة الإثيوبية بهدف دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وأفاد صندوق أبوظبي للتنمية في بيانه الرسمي، بأن مذكرة التفاهم تضمنت اتفاقية لإيداع 3,7 مليارات درهم (مليار دولار أميركي) في بنك إثيوبيا الوطني، بهدف دعم السياسة المالية والنقدية في البلاد، وكذلك تعزيز السيولة والاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لدى البنك. إضافة إلى استثمارات بقيمة 7,3 مليارات درهم (مليارا دولار أميركي) سيتم توجيهها لتعزيز التعاون المشترك ودعم الاقتصاد الإثيوبي.

وستسهم اتفاقية التمويل في دعم الاقتصاد الإثيوبي وتمكن البلاد من تجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجهها، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص الإماراتي على دخول السوق الإثيوبي والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يوفرها، وتعزيز إنتاجية القطاعات التنموية الاستراتيجية الرئيسة.

الجدير بالذكر أن صندوق أبوظبي للتنمية بدأ بتقديم قروض تنموية للحكومة الإثيوبية في عام 2012، لتمويل مشروعين تنمويين بقيمة إجمالية تصل إلى 119,4 مليون درهم، بما في ذلك تشييد طريق «جيدو فينشا – ليملم بيرها» الذي يبلغ طوله 80,5 كيلومتر، والذي اكتمل بناؤه في العام نفسه. ويهدف هذا المشروع الذي يعد أحد الحلول الرائدة التي اتخذتها الحكومة الإثيوبية لمواجهة تحديات قطاع النقل والمواصلات، إلى ربط الإقليم بالعاصمة أديس أبابا والأقاليم الأخرى في البلاد.

وفي مطلع العام الحالي، انطلق مجلس الإمارات وإثيوبيا لاستشارات الأعمال في مدينة أديس أبابا، بهدف تطوير نموذج التنمية وتقييم التحديات التجارية الممكنة وتدشين منصة رقمية لربط التجار.

في هذا الشأن، يقول معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد: «تعد إثيوبيا شريكاً تجارياً واستثمارياً مهماً لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة شرق أفريقيا، حيث تتمتع البلاد بسوق استهلاكي كبير وناشئ بشريحة سكانية تزيد على 100 مليون نسمة. إضافة إلى فرص استثمارية واعدة وهائلة وموارد متنوعة في عدد من القطاعات».

وأوضح معاليه أن مدينة أديس أبابا تعد بوابة حيوية لاستثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في أسواق شرق أفريقيا.

وبالنظر إلى اقتصاد أفريقيا متسارع النمو، فإن إثيوبيا من شأنها أن تستفيد من اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية التي تضم 55 دولة حتى الآن.

يقول كوستانتينوس بت. كوستانتينوس، المستشار الاقتصادي للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة: «مع خوض إثيوبيا غمار التوجه الصناعي الطموح لجعل البلاد مركزاً للصناعات الخفيفة في أفريقيا بحلول عام 2020، فإن اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ستسهل من دخول السلع والمستلزمات من الدول الأفريقية الشقيقة».

وأضاف كوستانتينوس: «ستتمكن الدول الأفريقية، مثل إثيوبيا، من استيراد السلع غير المتوافرة في البلاد من الدول المجاورة، الأمر الذي سيدعم الحِراك التجاري ضمن القارة السمراء».

في العام الماضي، قام صندوق خليفة لتطوير المشاريع في العاصمة أبوظبي بتوقيع اتفاقية مع وزارة المالية الإثيوبية، لدعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بقيمة 100 مليون دولار أميركي. وسيتم ضخ التمويل في مشروعات للشركات الإثيوبية والمؤسسات المحلية التي تركز على الابتكار وتمكين المرأة.

وسيقوم صندوق خليفة بالإشراف على عملية التمويل، في حين ستدير العملية وزارة الابتكار والتكنولوجيا في إثيوبيا بالتعاون مع الصندوق.

ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، فإن الاتفاقية تشكل خطوة مهمة نحو تعزيز جهود الحكومة الإثيوبية في خلق كيانات اقتصادية قادرة على دعم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة المقبلة. كما سيسهم هذا التمويل النوعي في توفير فرص العمل لكثير من أصحاب المهارات والتخصصات المختلفة، وبالتالي الحد من البطالة والفقر في مختلف مدن ومناطق جمهورية إثيوبيا.

أضف إلى ذلك، أنه خلال العام الماضي أطلقت سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة أديس أبابا، برنامجاً تدريبياً منفصلاً لدعم 300 امرأة بالتعاون مع مركز تنمية ريادة الأعمال التابع للحكومة الإثيوبية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وإلى جانب الدعم الذي توفره دولة الإمارات العربية المتحدة، تستمر إثيوبيا في خططها نحو ترسانة مالية قوية تدعمها السياسات والتشريعات التي تركز بشكل كبير على تعزيز التنمية الاقتصادية ورفع مستوى رفاهية الأفراد في البلاد.

↑ القهوة، الشاي، زيت البذور، الخضراوات والآلات من أبرز صادرات إثيوبيا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

2,86 مليار دولار أميركي

إجمالي صادرات إثيوبيا عام 2018

غرفة أبوظبي تطلق خدمات إلكترونية جديدة

أطلقت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي منصة غرفة أبوظبي لخدمة المتعاملين الرقمية وذلك في إطار دعم مبادرة التحول الرقمي وتطوير جيل جديد من الخدمات الرقمية، وتوفير تجربة سهلة ومتميزة للمتعاملين بما يعزز مفهوم تيسير الأعمال .

وتقدم هذه المنصة عدداً من الخدمات لأعضاء غرفة أبوظبي، بحيث يتسنى لهم القيام بخدمات تسجيل وتجديد وإلغاء العضوية، وفتح فرع جديد، وتعديل الاسم التجاري، وتعديل الأنشطة والعنوان وشهادة المنشأ للمؤسسات والأفراد وشهادة رجل أعمال، وشهادات العضوية وغيرها.

وأوضح سعادة محمد هلال المهيري، مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أنه بالتماشي مع مبادرة الشهر الرقمي التي أطلقتها حكومة أبوظبي، والتي تعكس الرؤية الطموحة للقيادة الرشيدة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في خدمة قطاع الأعمال، حرصت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في شهر مارس على إطلاق مجموعة من المبادرات الرقمية، للارتقاء بخدمات المتعاملين وضمان توفير الخدمات لمجتمع الأعمال والمستثمرين والشركات في أبوظبي.

وأضاف: «يأتي إطلاق هذه المنصة لخدمة المتعاملين الرقمية في وقت مهم، خاصة في الظروف الراهنة التي تحتم علينا تقديم خدمات رقمية متنوعة ومتعددة لتسريع الأعمال حفاظاً على سلامة وصحة الأعضاء والمتعاملين، إذ إن المنصة ستمكنهم من القيام بالعديد من الخدمات باستخدام أجهزتهم النقالة أو حواسيبهم المحمولة من دون تكبد عناء القدوم إلى فروعنا، حيث يمكن إنجاز هذه الخدمات بكل سهولة ويسر عبر منصة إدارة المتعاملين الرقمية».

كما أشار سعادته إلى أن حكومة أبوظبي بذلت طوال السنوات الماضية جهوداً كبيرة لتعزيز المستقبل الرقمي في الإمارة، وأن الخدمات الإلكترونية المتعددة والمتنوعة التي تحتضنها منصة إدارة المتعاملين تؤكد الجاهزية في أعلى مستوياتها لمواكبة المتطلبات المستقبلية، إذ يحتم الأمر على الحكومة أن تكون على أهبة الاستعداد للتعامل الرقمي مع المتعاملين، وهي لطالما كانت حريصة على مواكبة أحدث الطرق والأساليب في التواصل مع الجمهور لمواكبة التطور التقني وتقديم خدمات نوعية مميزة لتسهيل بيئة الأعمال.

وخلال بضعة أسابيع من إطلاقها، تم إنجاز 1500 معاملة عبر منصة غرفة أبوظبي لخدمة المتعاملين الرقمية.

علاوة على ذلك، أعلنت الغرفة عن إضافة المزيد من الخدمات الإلكترونية التي تتضمن تصديق الوثائق إلكترونياً، إلغاء رسوم الاشتراك بالخدمة الإلكترونية دعماً للتوجه الرقمي، وغيرها من الخدمات لدعم المتعاملين رقمياً ضمن حملة «خلك في البيت»، حيث أوضح سعادة المهيري أن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي بدأت بتطبيق آلية العمل عن بُعد عقب توجيهات الجهات المعنية في الدولة تفادياً لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) بين الموظفين والمتعاملين من أصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص.

وأضاف سعادته: «لقد حقق تبني هذه الآلية للكثير من العاملين لدى الغرفة إمكانات أكبر في التكيف مع العمل في ظل الظروف الراهنة جراء تفشي جائحة كورونا المستجد، الأمر الذي تطلب منا اعتماد هذه الآلية لتسيير الأعمال من دون أي تأثيرات تذكر، إلى جانب أن هذه الآلية قد حققت مرونة في أداء العديد من الوظائف، وكذلك توفير في الوقت والتكلفة وضغوط العمل».

واستطرد سعادته يقول: «نحن على تواصل مع مختلف الأعمال والمستثمرين عبر المنصة الرقمية. كما أن مختلف أقسام الغرفة في تعاون مستمر عن بُعد مستخدمين أحدث الآليات التقنية بهدف تأدية واجباتهم على أتم وجه ومساعدة المستثمرين في تأدية أعمالهم بسلاسة وبوقت وجهد أقل».